جامعة عبد الرحمان ميرة - بجاية-
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم القانون العام

التمييز بين المقاتلين و غير المقاتلين في القانون الدولي الإنساني

مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق
تخصص: القانون الدولي العام

تحت إشراف الدكتور:
- مختاري عبد الكريم

من إعداد الطلبة:
- إبريش محند أرزقي
- بويش بوزيد

لجنة المناقشة:

- الأستاذ: حميطوش جمال.....رئيسا.
-الدكتور: مختاري عبد الكريم.....مشرفا ومقرا.
-الدكتور: ناتوري كريم.....ممتحنا.

تاريخ المناقشة: 05 أكتوبر 2020.

شكر و عرفان

نبدأ أولاً بحمد الله عز وجل حمدا كبيرا مباركا الذي وفقنا في إعداد هذا العمل المتواضع.

كما نتقدم بخالص الشكر والتقدير والعرفان للأستاذ المشرف الدكتور "مختاري عبد الكريم" على قبوله الإشراف على هذه المذكرة، ونود أيضا توجيه الشكر الجزيل له على الجهود التي بذلها وتوجيهاته القيمة، فقد سهل لنا الطريق في إنجاز هذا العمل بنصائحه القيمة، فله جزيل الشكر والعرفان.

كما يشرفنا أن نتقدم بالشكر الخالص والكبير إلى السادة الأساتذة المحترمين أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول قراءة هذه المذكرة، وأشكرهم على اجتماعهم هذا لتقييم هذا العمل المتواضع.

ولا يمكن أن ننسى توجيه الشكر لجميع الأساتذة الأجلاء الذين ساهموا في وصولنا إلى هذا المستوى، عرفانا للأولين وتقديرا للآخرين.

الإهداء

إلى من كرمهما الله في كتابه...قدوتي وصاحبي الفضل في تعليمي
والدي الغالي ووالدتي الغالية أطال الله في عمرهما.

إلى ذكرى جدتي الغالية رحمها الله وأسكنها فسيح جناته.

إلى من كانوا عوني وسندي إخوتي وأخواتي.

إلى كل أساتذة كلية الحقوق والعلوم السياسية.

إلى كل الزملاء والزميلات في مشواري الدراسي.

إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل ولو بالكلمة

الطيبة.

إلى هؤلاء جميعا أهدي ثمرة جهدي.

إبريش محند أرزقي.

الإهداء

إلى أعز ما يملك الإنسان في هذه الدنيا أبي وأمي أطال الله في

عمرهما.

إلى إخوتي وأخواتي.

إلى أساتذتي الأعزاء خاصة الأستاذ مختاري عبد الكريم المشرف

على هذا العمل.

إلى زملائي وزميلاتي وكل من شاركني في إنجاز هذا العمل وأخص

بالذكر زميلي ورفيقي في هذا العمل إبريش محند أرزقي.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي ونجاحي.

بويش بوزيد.

قائمة أهم المختصرات:

أولاً: باللغة العربية

- د.س.ن: دون سنة النشر.
- د.د.ن: دون دار النشر.
- د.ب.ن: دون بلد النشر.
- د.ط: دون طبعة.
- ط: طبعة.
- ص: الصفحة.
- ص ص: من الصفحة إلى الصفحة.
- م.د.ص.أ: المجلة الدولية للصليب الأحمر.
- النظام الأساسي للمحكمة: نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية 1998.
- اتفاقيات جنيف الأربعة لسنة 1949:
- اتفاقية جنيف الأولى الخاصة بتحسين حال الجرحى والمرضى من أفراد القوات المسلحة في الميدان.
- اتفاقية جنيف الثانية الخاصة بتحسين حال الجرحى والمرضى و الغرقى من أفراد القوات المسلحة في البحار.
- اتفاقية جنيف الثالثة الخاصة بحماية أسرى الحرب.
- اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين.

- البروتوكولان الإضافيان لعام 1977:

- البروتوكول الأول الخاص بالنزاعات المسلحة الدولية.

- البروتوكول الثاني الخاص بالنزاعات المسلحة غير الدولية.

ثانيا: باللغة الفرنسية:

Ed: Edition.

Op. Cit. : opus citatum (Ouvrage précédemment cité).

P. : page.

Pp : De la page à la page.

مقدمة

أصبحت الحرب أحد السمات البارزة التي تحكم العلاقات بين المجموعات البشرية بعدما كانت تعتبر الوسيلة الوحيدة لحل النزاعات الدولية، حيث عانت البشرية من هجمة هذه الحروب وويلاتها، وقد ارتكبت في ظل هذه الحروب والصراعات أبشع الفظائع والانتهاكات للكرامة الإنسانية، و لم ينجو من مخاطرها و آثارها أية فئة بشرية على وجه الأرض و على مختلف أعمارها طفلا أم شيخا، و على مختلف جنسهم رجلا أو امرأة سواء كانت فئة المقاتلين الذين يشاركون في العمليات العدائية أم كانت فئة غير المقاتلين الذين لا يشاركون في الأعمال الحربية.

ولهذا من أجل التخفيف و الحد من الأضرار التي قد تخلفها النزاعات المسلحة، عمل المجتمع الدولي على تكثيف جهوده في وضع قانون يحكم و ينظم هذه النزاعات و يضبط السلوكيات الوحشية زمن الحرب، ويخفف من الآثار السلبية التي يخلفها أي نزاع مسلح سواء كان ذات طابع دولي أو غير دولي خاصة على فئة المدنيين الأبرياء، التي تعتبر من أكثر الفئات تضررا و تأثرا بعواقب الحرب، وبهذا تم التوصل في نهاية المطاف إلى سن مجموعة من القواعد العرفية و الاتفاقية التي أطلق عليها عدة تسميات على غرار "قانون الحرب" و قانون النزاعات المسلحة، وصولا إلى القانون الدولي الإنساني و هو الاسم المستعمل إلى وقتنا هذا.

وحكم هذا القانون مجموعة من المبادئ الأساسية التي تهدف إلى تحديد الضمانات اللازمة للحد من آثار النزاعات المسلحة على الأشخاص الذين يشاركون في القتال والذين لا يشاركون في القتال أو أصبحوا غير قادرين على المشاركة فيه، أين بدأ التفكير في ضرورة التفرقة بين من يحمل السلاح و يشاركون في هذه الحروب و بين الأبرياء الذين لا يشاركون في القتال أصلا، و توصلا لذلك، ظهر أهم مبادئ قانون الحرب و هو مبدأ التمييز بين المقاتلين و غير المقاتلين، و هذا الأخير عرف تطورا عبر مراحل عديدة حتى أصبح مستقرا في قواعد القانون الدولي و كرسه القانون الدولي الإنساني في عدة مواثيق و نصوص دولية، انطلاقا من لائحة لاهاي المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية لعام 1907 مرورا باتفاقيات جنيف الأربعة لسنة 1949، والتي تضمنت أحكاما عامة و خاصة لحماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة، كما تم تعزيز هذه الإتفاقية ببروتوكولين إضافيين في مؤتمر دبلوماسي بين 1974 إلى 1977.

وهذا المبدأ يعتبر من بين أهم المبادئ التي يكرسها القانون الدولي الإنساني من أجل حماية الأشخاص الذين لا يشاركون ولا يساهمون في الأعمال العسكرية أو الحربية، وجاء نتيجة حاجة المجتمع الدولي لتطوير وسائل وآليات فعالة للحد من الآثار الوخيمة للنزاعات المسلحة والبحث عن الحلول للمشكلات الناجمة عنها، وبهذا استقر هذا المبدأ في قواعد القانون الدولي الإنساني المعاصر كمبدأ وقائي يحكم سير العمليات العدائية ويقوم على التمييز بين الأشخاص المشتركين وغير المشتركين بالنزاع في الاستهداف و في الحماية، كما رصدت لغرض ضمان تطبيق المبدأ العديد من الآليات الدولية التي يمكن أن تسهم في إرساءه وتفعيله.

ويتضح مما سبق أن موضوع التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين في القانون الدولي الإنساني يعتبر من المواضيع الهامة والرئيسية، وذلك نظرا إلى المعاناة و الظروف التي يعيشها المدنيين لكثرة انتشار النزاعات المسلحة الدولية منها أو الداخلية، والمثال على ذلك الأوضاع المزرية التي يعاني منها الضحايا المدنيين في معظم الدول العربية الشقيقة التي تعيش نزاعات مسلحة غير دولية كليبيا مثلا.

ويرجع سبب اختيارنا لهذا الموضوع لأسباب ذاتية و أخرى موضوعية، فالأسباب الذاتية التي دفعتنا للبحث في هذا الموضوع تكمن في تأثرنا العميق للمآسي و الآلام الكبيرة التي تلحق بمختلف المدنيين الأبرياء في نزاعات مسلحة لا دخل لهم فيها فهم يدفعون ثمن ذنب لم يقترفونه.

وأما الأسباب الموضوعية فتتمثل في الأهمية الكبيرة التي يتمتع بها موضوع التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين في القانون الدولي الإنساني، بحيث يتم التمييز بينهم في معاملة غير المقاتلين بصفتهم مدنيين يتمثلون في النساء، الأطفال، و الشيوخ... ، وبالتالي حمايتهم وفقا لأحكام القانون الدولي الإنساني، بينما يتم معاملة المقاتلين معاملة خاصة وفقا لأحكام ذات القانون كمعاملتهم كأسرى الحرب في حالة القبض عليهم، مع توفير آليات دولية لضمان هذا التمييز وهو ما يؤدي إلى طرح الإشكالية التالية: ما مدى نجاعة التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين والآليات التي تضمن هذا التمييز؟

وللإجابة على هذه الإشكالية استعنا بالمنهج التحليلي لقواعد القانون الدولي الإنساني من خلال استخراج النصوص الدولية التي توفر الحماية القانونية للمقاتلين وغير المقاتلين من كافة الوثائق الدولية المعنية بحمايتهم أثناء النزاعات المسلحة.

وتتضمن دراستنا فصلين أساسيين، بحيث يتضمن (الفصل الأول) عن تكريس التمييز بين المقاتلين و غير المقاتلين في النصوص الأساسية للقانون الدولي الإنساني، حيث تم التطرق فيه إلى تحديد فئة المقاتلين وفئة غير المقاتلين في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية.

أما (الفصل الثاني) أبرزنا فيه مختلف الآليات الدولية التي تضمن التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين.

الفصل الأول:

عن تكريس التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين
في النصوص الأساسية للقانون الدولي الإنساني

الفصل الأول: عن تكريس التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين في النصوص الأساسية المشكّلة للقانون الدولي الإنساني

يعود أصل التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين إلى شرط "مارتينز" الذي يعد جزء من قانون النزاعات المسلحة، وتتجلى مبادئ الإنسانية في شرط مارتينز "Martens" الذي يعد حجر الأساس في القانون الدولي الإنساني، تم تأسيه في الفقرة 03 من إعلان "فريديريتش فون ديي مارتينز" عام 1899، عند المفاوضات حول اتفاقية لاهاي الرابعة لسنة 1908 الخاصة بأعراف الحرب البرية ثم اتفاقيات جنيف الأربعة 1949 وبروتوكولها لعام 1977، واتفاقية الأمم المتحدة لعام 1980 بشأن حظر وتقييد استعمال الأسلحة عشوائية الأثر، ويشكل التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين خلال النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية طابعا هاما وأساسيا في القانون الدولي الإنساني، كونه يساهم في حماية الأشخاص الذي لا يشاركون ولا يساهمون في الأعمال العسكرية أو الحربية، وذلك عن طريق التحديد الدقيق لكل الفئات التي تشارك في القتال خلال النزاعات المسلحة وهي فئة المقاتلين (المبحث الأول)، والفئات التي لا تشارك في القتال بحسب طبيعتهم والعاجزين عن القتال لسبب من الأسباب وهي فئة غير المقاتلين (المبحث الثاني) وذلك حسب القواعد الدولية.

المبحث الأول:

تحديد فئة المقاتلين في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية

يمكن إعطاء تعريف أولي للمقاتلين بأنهم الأفراد الذين يشتركون في العمليات العدائية وينتمون إلى القوات المسلحة للأطراف المتنازعة، والقاعدة في النزاعات المسلحة الدولية أن المقاتل يعتبر أحد أفراد القوات المسلحة، وتعود هذه القاعدة إلى المادة الثالثة من لائحة لاهاي المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية لعام 1907 التي بموجبها تتألف القوات المسلحة لأطراف النزاع من المقاتلين وغير المقاتلين، وفي النزاعات المسلحة غير الدولية فقد أدخلت اتفاقيات جنيف لعام 1949 لأول مرة تنظيماً قانونياً عاماً للحروب الداخلية في المادة الثالثة المشتركة، وعليه سنقوم بتحديد مفهوم المقاتل حسب مختلف النصوص في النزاعات المسلحة الدولية (المطلب الأول)، والمقاتل في زمن النزاعات المسلحة غير الدولية (المطلب الثاني).

المطلب الأول:

مفهوم المقاتل في النزاعات المسلحة الدولية

عرفت لائحة لاهاي المتعلقة بقوانين و أعراف الحرب البرية لعام 1907 المقاتل في مادتها الأولى، غير أنها جاءت بمفهوم ضيق ومحدود للمقاتلين ولم تشمل غير تلك الفئات الواردة في المادتين الأولى والثانية منها، إلى أن جاء قانون جنف الذي وسع من نطاق مفهوم المقاتلين ليشمل بذلك فئات أخرى لم يتطرق لها قانون لاهاي⁽¹⁾، ولهذا سنقوم بتعريف المقاتل حسب لائحة لاهاي لعام 1907 (الفرع الأول)، والمقاتل حسب اتفاقيات جنيف والبروتوكول الإضافي الأول لعام 1977 (الفرع الثاني).

¹ - الحاج مهلول، المقاتلون أثناء النزاعات المسلحة - بين الوضع القانوني وضمانات الحماية -، د.ط، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 24 و 23.

الفرع الأول:

المقاتل حسب لائحة لاهاي للحرب البرية لعام 1907

تطرقت هذه اللائحة في المادتين الأولى والثانية للمقاتل القانوني الذي يتمتع بوصف أسير حرب إذا ما وقع في أيدي العدو، وما يترتب عن هذا الوصف من ضمانات تتعلق بتوفير الحماية والمعاملة الإنسانية له، وذكرت فئتين من المقاتلين هما:

(1) - أفراد القوات المسلحة لأطراف النزاع والمليشيات أو الوحدات المتطوعة التي تشكل جزءاً من هذه القوات المسلحة: المقصود بهذه الفئة كل القوات المسلحة النظامية للدولة بمختلف تشكيلاتها فيدخل فيها الجيش العامل والجيش الاحتياطي والحرس الوطني، وسواء الفرق التي تتكون من جنود الدولة ذاتها أو من جنود المستعمرات التابعة لها، ويتصف أفراد هذه القوات جنوداً وضباطاً بصفة المقاتلين⁽¹⁾، كما تم النص على هذه الفئة من المقاتلين في المادة الأولى من اتفاقية لاهاي الرابعة لعام 1907 التي جاء فيها بأن جميع الأفراد المشاركين في أحد الجيوش النظامية التابعة لإحدى القوات المتحاربة والعاملة تحت إمرتها ويتلقون رواتب من خزائنها هم من يشكلون جوهر المقاتلين القانونيين، ويحق لهم ممارسة أعمال القتال ضد العدو ومقاومته بكل الوسائل المشروعة، وبالتالي يكون من حق هؤلاء كالمقاتلين قتل وجرح مقاتلي العدو طالما استمروا في المقاومة، هذا إضافة إلى أن القوات المسلحة النظامية لأي جيش يمكن أن تتكون من أفراد أو مواطني الدولة المدنيين الذين يدخلون الخدمة على سبيل التطوع⁽²⁾.

(2) - أفراد المليشيات الأخرى و الوحدات المتطوعة بمن فيهم أعضاء حركات المقاومة المنظمة: وهم من يحملون السلاح جنباً إلى جنب مع القوات النظامية و يلتزمون بقواعد الانضباط العسكري التي تخضع لها القوات النظامية، بمن فيهم أفراد المليشيات الأخرى وأعضاء فرق المتطوعين

¹ - سراب ثامر أحمد، المركز القانوني للمقاتل غير الشرعي في القانون الدولي الإنساني، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2012، ص 39.

² - رجب عبد المنعم متولي، الحماية الدولية للمقاتلين أثناء النزاعات الدولية المسلحة، د.ط، دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص 10.

الفصل الأول: عن تكريس التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين في النصوص الأساسية المشكّلة للقانون الدولي الإنساني

وحركات المقاومة المنظمة المنتمية لطرفي النزاع⁽¹⁾، بشرط أن تكون هذه الفئات مستوفية للشروط المنصوص عليها في المادة 1 من لائحة لاهاي المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية لعام 1907⁽²⁾.

أما بالنسبة لسكان الأراضي غير المحتلة الذين يحملون السلاح باختيارهم تلقائياً عند اقتراب العدو في شكل هبة شعبية أو نفيير عام، فقد ورد ذكرهم في المادة الثالثة من لائحة لاهاي تحت مصطلح " أفراد الهبة الجماهيرية " في الإقليم غير المحتل، وعرفت هذه المادة بأنهم أولئك الأشخاص الذين يهبون من تلقاء أنفسهم للدفاع عن وطنهم ضد الغزو والاحتلال الأجنبي عند عجز الجيش النظامي ووحدات القوات الأخرى النظامية عن الدفاع عن الوطن، ويعتبر هؤلاء مقاتلين شرعيين عند وقوعهم في قبضة العدو ويتمتعون بصفة أسرى الحرب⁽³⁾.

الفرع الثاني:

المقاتل حسب اتفاقيات جنيف الأربعة والبروتوكول الإضافي الأول لعام 1977

لتحديد المفهوم القانوني للمقاتل فإننا نتكلم عن مفهومه القانوني على ضوء احكام اتفاقيات جنيف الأربعة (أولا)، وعلى ضوء أحكام البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977 (ثانياً).

¹ - العتلي مريم، خليل محمد السعيد، حماية المقاتلين في القانون الدولي الإنساني، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون دولي وعلاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد صديق بن يحيى، جيجل، 2018، ص 15.

² - تنص المادة (1) من لائحة لاهاي لعام 1907 على ما يلي: " إن قوانين الحرب وحقوقها وواجباتها لا تنطبق على الجيش فقط، بل تنطبق أيضا على أفراد الميليشيات والوحدات المتطوعة التي تتوفر فيها الشروط التالية:

1- أن يكون على رأسها شخص مسؤول عن مرؤوسيه.

2- أن تكون لها شارة مميزة ثابتة يمكن التعرف عليها عن بعد.

3- أن تحمل الأسلحة علنا.

4- أن تلتزم في عملياتها بقوانين الحرب وأعرافها.

³ - محمد فهاد الشلالدة، القانون الدولي الإنساني، د.ط، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 100.

الفصل الأول: عن تكريس التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين في النصوص الأساسية المشكّلة للقانون الدولي الإنساني

أولاً: المقاتل على ضوء أحكام اتفاقيات جنيف الأربعة:

فيما يخص اتفاقية جنيف الأولى لعام 1929 فإن الأحكام الواردة فيها لم تأتي بتعريف صريح وقانوني لفئات المقاتلين التي ينبغي توفير الحماية لها، بل كل ما في الأمر هو تحديد الأشخاص الذين تنطبق عليهم الحماية وحصرتهم في الجرحى والمرضى العسكريين وغيرهم من الأشخاص التابعين رسمياً للقوات المسلحة⁽¹⁾.

إذن فهذه الاتفاقية لم تتضمن تعريفاً قانونياً للفئات التي ينطبق عليها وصف المقاتل القانوني وكانت محل انتقاد من طرف فقهاء القانون الدولي الإنساني.

أما اتفاقية جنيف الثانية لعام 1929 فقد أبقّت فيما يتعلق بالمفهوم القانوني للمقاتل على ما جاء في المواد الثلاثة الأولى من لائحة لاهاي لعام 1907 التي حددت المقاتلين بأفراد الجيش النظامي وأفراد الميليشيات والوحدات المتطوعة المتوفرة فيها شروط معينة⁽²⁾.

وجاءت اتفاقية جنيف الثالثة لعام 1949 الخاصة بمعاملة أسرى الحرب أين سعت إلى تحديد مفهوم أسير الحرب بعد أن قبلت الدول بتوسيع مفهوم المقاتل⁽³⁾، حيث أضافت أو عدّدت هذه الاتفاقية فئات تشمل أشخاصاً مقاتلين وذلك في المادة 3/04 منها وهم أفراد القوات النظامية الحكومية أو سلطة لا تعترف بهم الدولة الحاجزة والعناصر التي تتبع القوات المسلحة دون أن تكون مباشرة جزءاً منها⁽⁴⁾، كما أضافت فئتين لا ينطبق عليهن المفهوم القانوني للمقاتل وإنما تتمتعان فقط عند القبض عليهم من طرف العدو بمعاملة أسرى الحرب، وهاتين الفئتين هما:

. الأشخاص الذين أعادت سلطة الاحتلال اعتقالهم بينما لا تزال العمليات العسكرية متواصلة خارج الأراضي المحتلة لضرورات تعتبرها ملحة.

¹ - العتلي مريم، خليل محمد السعيد، المرجع السابق، ص 17.

² - الحاج مهلول، المرجع السابق، ص 36.

³ - حوبه عبد القادر، الوضع القانوني للمقاتلين في القانون الدولي الإنساني، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014، ص 62.

⁴ - أحمد سي علي، حماية الأشخاص والأموال في القانون الدولي الإنساني، ط1، دار الأكاديمية للطبع والنشر والتوزيع، الدار البيضاء، الجزائر العاصمة، 2010، ص 267.

الفصل الأول: عن تكريس التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين في النصوص الأساسية المشكّلة للقانون الدولي الإنساني

. الأشخاص المذكورين في المادة الرابعة من هذه الاتفاقية الذين يلتحقون بأراضي دولة محايدة أو غير محاربة ويتم إيوائهم من طرفها وفقا للقانون الدولي⁽¹⁾.

ثانيا: المقاتل على ضوء أحكام البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977:

لقد تم عقد هذا البروتوكول بمدينة جنيف في 8 جوان 1977 بغرض سد النقص في أحكام اتفاقيات جنيف، خاصة فيما يتعلق بضمانات الحماية التي ينبغي أن تمنح لأفراد القوات المسلحة وحركات التحرر الوطني⁽²⁾، ولقد عارضت الدول الغربية هذا بحجة أن حروب التحرير الوطنية لا تختلف عن الحروب الأهلية التي يهب من خلالها مجموعة من الأشخاص ضد السلطات المركزية بقصد إزاحتها عن الحكم فهم متمرّدون في حرب داخلية مما يعني انعدام وصف المقاتل لأفرادها، ورغم معارضة هذه الدول لذلك فإن الأغلبية وافقت على أحكام هذا البروتوكول الذي يرمي إلى إدراج حروب التحرير الوطني ضمن مفهوم النزاعات المسلحة الدولية⁽³⁾، وبهذا فلقد أضفى البروتوكول صفة المقاتل على جميع الأشخاص المنتمين إلى عداد القوات المسلحة للأطراف المتنازعة، بحيث تنص المادة 43 منه على ما يلي: "تتكون القوات المسلحة لأحد أطراف النزاع من كافة القوات المسلحة والمجموعات والوحدات النظامية التي تكون تحت قيادة مسؤولة عن سلوك مرؤوسها، بما فيهم مقاتلي حركات التحرير الوطني".⁽⁴⁾

وعليه يفهم من هذه المادة بأن مفهوم المقاتل قد تم توسيعه في هذا البروتوكول من خلال التأكيد بأن قواعده تنطبق على جميع مقاتلي النزاعات المسلحة الدولية المنصوص عليهم في اتفاقيات جنيف الرابعة، وأضفى صفة المقاتل على جميع الأشخاص المنتمين إلى القوات المسلحة للأطراف المتنازعة بما فيهم مقاتلي حركات التحرير الوطني.

¹ - العتلي مريم، خليل محمد السعيد، المرجع السابق، ص 20.

² - الحاج مهلول، المرجع السابق، ص 43.

³ - رجب عبد المنعم متولي، المرجع السابق، ص 41.

⁴ - المادة (43) من البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977.

المطلب الثاني:

المقاتل في النزاعات المسلحة غير الدولية

إن المفهوم القانوني للمقاتل من خلال الأحكام الواردة في المادة الثالثة المشتركة لاتفاقيات جنيف لعام 1949 والبروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977 قد توسع وأصبح يشمل في مضمونه الفئات التي تشكل مقاتلي النزاعات المسلحة الداخلية أو الحروب الأهلية، علماً أن البروتوكول الإضافي الثاني جاء ليكمل ويطور الأحكام الواردة في المادة الثالثة المشتركة لاتفاقيات جنيف. ولهذا سنتطرق إلى المقاتل على ضوء أحكام المادة الثالثة المشتركة لاتفاقيات جنيف (الفرع الأول)، والمقاتل على ضوء أحكام البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977 (الفرع الثاني).

الفرع الأول:

المقاتل على ضوء أحكام المادة الثالثة المشتركة لاتفاقيات جنيف الأربعة عام 1949

لقد أدخلت اتفاقيات جنيف لعام 1949 لأول مرة تنظيمًا قانونيًا عامًا للحروب الداخلية في المادة الثالثة المشتركة وتنطبق على جميع النزاعات المسلحة ذات الطابع غير الدولي التي تثار داخل حدود إقليم الدولة بين السلطة القائمة فيها وجماعة من المتمردين أو الثوار، كما تنطبق على النزاعات المسلحة التي تثار بين الحركات المتمردة أو المنشقة فيما بينها⁽¹⁾، مثال ما حدث في لبنان من حرب أهلية، لكن المادة الثالثة المشتركة لاتفاقيات جنيف لم تأتي بتعريف للمقاتلين، وكل ما في الأمر هو ذكر فئات معينة على سبيل الحصر تتعلق بالمقاتلين والمدنيين، ويمنح لهم بموجب هذه المادة الحماية الإنسانية في زمن النزاعات المسلحة غير الدولية، ومن بين هذه الفئات:

(1) - أفراد القوات المسلحة الذين ألقوا أسلحتهم أو استسلموا للسلطات المعنية التابعة لأحد أطراف النزاع.

¹ - الحاج مهلول، المرجع السابق، ص 49.

الفصل الأول: عن تكريس التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين في النصوص الأساسية المشكّلة للقانون الدولي الإنساني

(2) - الأفراد المقاتلين عاجزين عن القتال بسبب المرض، أو الجراح، أو الاحتجاز، أو لأي سبب آخر يمنعهم من مواصلة القتال.

(3) - الجرحى والمرضى من القوات المسلحة النظامية أو المنشقة⁽¹⁾.

ومهما يكن من أمر فإن المقاتل في النزاع المسلح غير الدولي على ضوء أحكام المادة الثالثة المشتركة هو الذي يشارك مشاركة مباشرة في الأعمال العدائية، ويمكن أن يكون محلاً للهجوم⁽²⁾. لكن الحقيقة هي أن المادة الثالثة المشتركة لم تأتي بتعريف دقيق للمقاتلين، كما أن ضمانات الحماية الإنسانية لضحايا هذه النزاعات المسلحة لم تكن متوفرة بالقدر الكافي، وبالتالي فإن تطبيق هذه المادة أثار الكثير من المشاكل والخلافات حول عدم كفايتها لمواجهة هذا الوضع والحاجة الملحة لتنظيم قانوني أكثر تفصيلاً، وهو ما تجسد من خلال وضع أحكام البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977.

الفرع الثاني:

المقاتل في ظل البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977

تم اعتماد البروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقيات جنيف في 8 جوان 1977 الذي يعتبر أول صك دولي مستقل يهدف إلى توفير الحماية لضحايا الحروب الداخلية، كما أنه جاء ليكمل ويطور المادة الثالثة المشتركة، من خلال مواده التي تطبق في الحالات التي لا تشملها المادة الثانية من اتفاقيات جنيف والبروتوكول الإضافي الأول لعام 1977، وقد تضمنت المادة الأولى من البروتوكول الإضافي الثاني عدة معايير قانونية لتعريف المقاتلين في النزاع المسلح الداخلي، ووجود هذه المعايير ضروري لتحديد فئات المقاتلين المنطبقة عليهم أحكام هذا الملحق، ومن بينها:

¹ - المادة الثالثة المشتركة لاتفاقيات جنيف الأربع عام 1949.

² - الحاج مهلول، المرجع السابق، ص 63.

الفصل الأول: عن تكريس التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين في النصوص الأساسية المشكّلة للقانون الدولي الإنساني

-وجود نزاع مسلح غير دولي أحد أطرافه الحكومة القائمة، كحالة مواجهة القوات المسلحة الحكومية لقوات مسلحة منشقة عنها، ولا تنطبق الأحكام والقواعد القانونية لهذا البروتوكول فيما يتعلق بالنزاعات المسلحة غير الدولية التي تشب بين الجماعات المسلحة المتمردة أو الانفصالية ضد بعضها البعض، والتي تطبق عليها المادة الثالثة المشتركة لاتفاقيات جنيف عام 1949.

-أن يقودها شخص مسؤول، أي حتى يمكن منح صفة المقاتل في النزاع الداخلي المسلح يشترط أن يكون لهم رئيس يقودهم ويلتزمون بأوامره.

-الاستثناء بجزء من الإقليم، لأن الإقليم يلعب دوراً مهماً في النزاعات المسلحة ويجسد حالة وجود حرب داخلية يمكن الاعتراف بها، ويخضع هذه الجماعات المسلحة لنص المادة الأولى من البروتوكول الإضافي الثاني حتى تتمكن من القيام بعمليات عسكرية متواصلة ومنسقة⁽¹⁾.

وبهذا يمكن القول أن البروتوكول الإضافي الثاني أعطى تعريفاً للمقاتل في النزاعات المسلحة غير الدولية، وذلك بضرورة وجود المعايير التي نصت عليها المادة الأولى من هذا البروتوكول. ومع هذا التحديد لفئات المقاتلين وحتى تتضح معالم التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين يجب تحديد الفئة التي تستفيد من الحماية وهي فئة غير المقاتلين، وهو ما نعالجه في المبحث التالي.

¹ - الحاج مهلول، المرجع السابق، ص ص 130-133.

المبحث الثاني:

تحديد فئة غير المقاتلين

بعد تعريف المقاتلين وتحديد الفئات التي يمنحها وصف المقاتل سواء في النزاعات المسلحة الدولية أو غير الدولية كان لابد علينا تحديد الفئات التي ليس لها صفة المقاتل والتي قد تتعرض لانتهاكات جسيمة جراء هذه النزاعات المسلحة وهي فئة غير المقاتلين، حيث سنحاول البحث في المعيار الذي يمكن من خلاله إيجاد الحد الفاصل بين المقاتلين وغير المقاتلين، وبداية سنبحث في الفئة الأوسع والأكثر تضررا من النزاعات المسلحة من بين فئات غير المقاتلين وهي فئة المدنيين(المطلب الأول)، ثم نحاول تحديد باقي فئات غير المقاتلين من بين الأشخاص الذين لم يعودوا يشاركون في العمليات الحربية لسبب من الأسباب كالأسر أو الجرح أو المرض أو الغرق أو أي سبب آخر(المطلب الثاني).

المطلب الأول:

في تعريف المدنيين

إن المذبحة التي عانى منها السكان المدنيون خلال النزاع العالمي الثاني تعتبر السبب الرئيسي لتعزيز القانون الدولي الإنساني بشكل كبير وذلك باعتماد أول اتفاقية دولية مخصصة حصريا لحماية السكان المدنيين أثناء النزاعات المسلحة وهي اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949⁽¹⁾، وعلى هذا سنقوم بتعريف المدنيين على أساس هذه الاتفاقية(الفرع الأول)، ثم تعريفهم على أساس البروتوكول الإضافي لعام 1977(الفرع الثاني).

¹– Abdelwahab Baida, Droit international humanitaire, 2ème édition, ellipses, Rouen, France, 2006, p. 71.

الفرع الأول:

المدنيين في اتفاقيات جنيف الرابعة لعام 1949

قبل اتفاقيات جنيف الأربعة لم يتعرض القانون الدولي الإنساني إلى ذكر تعريف للمدنيين، وجاءت اتفاقية جنيف الرابعة فحددت المدنيين حينما ذكرت المحميين في الفقرة الأولى من المادة الرابعة⁽¹⁾، ونظرا لعدم النص على تحديد المفهوم القانوني لفئات السكان المدنيين، كان هناك أثر كبير على انتهاك حقوقهم وتعرضهم لأبشع صور المعاناة والجرائم والإبادة الجماعية⁽²⁾، مما دفع اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى بذل الجهود من أجل صياغة تعريف دقيق للمدنيين من خلال مشروع القواعد المتعلقة بالحد من الأخطار التي يتكبدتها المدنيون أثناء الحرب⁽³⁾، فعرفها ب: "جميع الأشخاص الذين لا يمتون بصلة إلى الفئات التالية:

1- أفراد القوات المسلحة أو التنظيمات المساعدة أو المكملة لها.

2- الأشخاص الذين لا ينتمون للقوات المشار إليها في الفقرة السابقة، ولكنهم

يشتركون في القتال.

إذا يمكن اعتبارهم جزءا من السكان المدنيين الأشخاص التي لا تنتمي إلى القوات المسلحة أو تنظيماتها المرتبطة بها وعدم المشاركة المباشرة في العمليات العسكرية⁽⁴⁾.

لكن وما يلاحظ على هذا التعريف المقدم من طرف اللجنة الدولية للصليب الأحمر، أنها استخدمت عبارة "... يشتركون في أعمال القتال" وأن استعمال هذه العبارة قد ينتج عنه صعوبات

¹ - تنص المادة (1/4) من اتفاقيات جنيف الرابعة لعام 1949 على ما يلي: "الأشخاص الذين تحميهم الاتفاقية هم أولئك الذين يجدون أنفسهم لحظة ما وبأي شكل كان، في حالة قيام نزاع أو احتلال، تحت سلطة طرف في النزاع ليسوا من رعاياه أو دولة احتلال ليسوا من رعاياها".

² - بلخير طيب، النظام القانوني لمسؤولية الدول في ظل أحكام القانون الدولي الإنساني، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015، ص 134.

³ - آدم عبد الجبار عبد الله بيدار، حماية حقوق الإنسان أثناء النزاعات المسلحة الدولية بين الشريعة والقانون، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، 2009، ص 97.

⁴ - Michel Veuthey, (Règles et principes de droit international Humanitaire Applicables dans la guérilla), Revue Belge de Droit International, Bruxelles, 2/1971, pp. 505-539.

الفصل الأول: عن تكريس التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين في النصوص الأساسية المشكلة للقانون الدولي الإنساني

في كيفية تمييز السكان المدنيين في بعض الحالات عن الأفراد الذين يتواجدون وقتيا في حالة عسكرية، كما أن العبارة المستعملة قد تؤدي إلى محاولات لإدخال بعض الأفراد العسكريين في نطاق فئة المدنيين⁽¹⁾.

وعلى إثر هذا تم البحث في معيار آخر لتعريف السكان المدنيين، فقد اعتمدت المادة الثالثة المشتركة لاتفاقيات جنيف لعام 1949 على معيار الدور أو الوظيفة أو العمل الذي يقوم به الفرد في المشاركة في العمليات العسكرية، وذلك في تعريف المقاتل، ونفي الصفة عن الفرد المدني، ويعد هذا انتصارا للتعريف السلبي للسكان المدنيين وهو ما ذهب إليه البروتوكول الأول لعام 1977 في مادتيه 48 و 50 منه⁽²⁾.

الفرع الثاني:

المدنيين في البروتوكول الإضافي لعام 1977

أولا: المدنيين في البروتوكول الإضافي الأول الخاص بالنزاعات المسلحة الدولية:

حاول البروتوكول الإضافي الأول تطوير مفهوم المدنيين والأخذ بعين الاعتبار لكل الجوانب والتي اعتبرت إضافة لأحكام اتفاقيات جنيف⁽³⁾، حيث جاءت المادة 48 من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف لعام 1977 محاولة إعطاء حماية لفئة السكان المدنيين من خلال ضرورة التمييز بينهم وبين المقاتلين، وذلك بتوجيه العمليات العسكرية ضد الأهداف العسكرية فقط⁽⁴⁾.

أما نص المادة 50 فقد حاول إعطاء تعريف المدني على أنه: ".... هو أي شخص لا ينتمي إلى فئة من الفئات المشاركة إليها في البنود الأول والثاني والثالث والسادس من الفقرة (أ) من المادة

¹ - شريط وليد، (حماية السكان المدنيين في النزاعات المسلحة بين أحكام القانون الدولي الإنساني وتعاليم الفقه الإسلامي)، مجلة التراث، جامعة سعد دحلب، البلدة، العدد التاسع، 2013، ص ص 89-98.

² - روشو خالد، الضرورية العسكرية في نطاق القانون الدولي الإنساني، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013، ص 236.

³ - أحمد محمد رضا، النظام القانوني لحماية المدنيين في زمن النزاعات المسلحة، د ط، دار النهضة العربية، 2011، ص 33.

⁴ - روشو خالد، المرجع السابق، ص 237.

الفصل الأول: عن تكريس التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين في النصوص الأساسية المشكلة للقانون الدولي الإنساني

الرابعة من الاتفاقية الثالثة والمادة 43 من هذا البروتوكول، و إذا ثار شك حول ما إذا كان شخصا ما مدنيا أم غير مدني فإن ذلك الشخص يعد مدنيا، ويندرج في السكان المدنيين كافة الأشخاص المدنيين.⁽¹⁾

يفهم من هذه المادة أن السكان المدنيين يشمل كافة الأشخاص المدنيين الموجودين على أقاليم الدولة المتحاربة، وكذلك المدنيين الأجانب التابعين للعدو والمقيمين على إقليم الدولة المتحاربة، وكذلك السكان المدنيين المقيمين في الأراضي المحتلة.

فتعريف المدنيين الوارد في المادة 50 من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف لعام 1977، يعتبر تعرفا سلبيا للمدنيين بمعنى أنه كل شخص تتوفر فيه وتطبق عليه شروط المادة 04 من اتفاقية جنيف الثالثة لسنة 1949 والمادة 43 من البروتوكول الإضافي الأول يعد مقاتلا، وما عدا ذلك يعتبر مدنيا⁽²⁾.

وبذلك حتى يتمتع الشخص بالوضع القانوني للمدنيين المنصوص عليه في اتفاقيات القانون الدولي الإنساني، يجب عليه ألا يكون مقاتلا، وألا يشارك في العمليات العدائية⁽³⁾.

وفي حالة الشك تكون قرينة الصفة المدنية هي الأولى بالإتباع حسب الجملة الأخيرة من الفقرة الأولى من المادة نفسها ولا يجرى السكان المدنيون من تلك الصفة بسبب وجود أشخاص منعزلين بينهم لا يستجيبون لشروط تعريف المدنيين⁽⁴⁾.

وبناء على ما تقدم فإن الاعتماد على التعريف السلبي للسكان المدنيين في تعريفهم استنادا على عدم المشاركة في العمليات العسكرية من شأنه أن يحدد هذه الفئات إضافة إلى إحاطة ذلك

¹ نص الفقرة الأولى والثانية من المادة (50) من البروتوكول الأول لعام 1977.

² بوبكر مختار، حماية المدنيين في النزاعات الدولية المسلحة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون الدولي لحقوق الإنسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تيزي وزو، 2012، ص ص 28-29.

³ عبدلي ابراهيم، حماية الأعيان المدنية والمدنيين في زمن النزاعات المسلحة (قطاع غزة-دراسة حالة)، مذكرة لنيل شهادة ماستر الحقوق، تخصص القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، 2016، ص 37.

⁴ علاء فتحي عبد الرحمن محمد، الحماية الدولية للصحفيين أثناء النزاعات الدولية المسلحة في القانون الدولي الإنساني والفقهاء الإسلامي، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010، ص 240.

الفصل الأول: عن تكريس التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين في النصوص الأساسية المشكّلة للقانون الدولي الإنساني

بمجموعة من القواعد القانونية التي تعمل على حماية السكان المدنيين، وبالتالي يمكن القول على أن المدنيين هم الأشخاص الذين لا ينتمون إلى القوات المسلحة ولا يشاركون في العمليات العسكرية.

ثانياً: المدنيين في البروتوكول الإضافي الثاني الخاص بالنزاعات المسلحة غير الدولية:

يقصد بالحماية القانونية للمدنيين أثناء العمليات القتالية غير الدولية هي الحماية التي يتمتع بها المدنيون أثناء العمليات الحربية بموجب نصوص المادة الثالثة المشتركة في اتفاقيات جنيف لعام 1949 وفي الملحق الإضافي الثاني لعام 1977⁽¹⁾، حيث نصت المادة 1/1 من الملحق الثاني المضاف إلى اتفاقيات جنيف لعام 1949 على أنه "يسري على كافة المنازعات المسلحة التي لا تشملها المادة الأولى من الملحق الأول المتعلق بضحايا النزاعات المسلحة الدولية"⁽²⁾، وتتمتع الحماية الخاصة بالمدنيين في العمليات القتالية غير الدولية بموجب المادة الأولى السالفة الذكر بدون أي تمييز كما هو الحال في النزاعات المسلحة الدولية، كما حظر الملحق الثاني إرغام المدنيين على النزوح عن أراضيهم أو الأمر بترحيلهم إلا لضرورة عسكرية قهرية أو لتوفير الأمن للأشخاص المدنيين المعنيين⁽³⁾، كما ينص الملحق أيضاً على الحماية التي يقرها للمدنيين وحظر تجويعهم كأسلوب من أساليب القتال، إضافة إلى ذلك الحماية التي أقرها هذا الملحق بجمعيات وأعمال الغوث، حيث يجوز قيام مثل هذه الجمعيات - كجمعيات الهلال الأحمر، والصليب الأحمر والأسد والشمس الحمراء - بعرض خدماتها المتعارف عليها في حالات النزاع المسلح، كما يجب أن تتم أعمال الإغاثة بدون تمييز مجحف لصالح السكان المدنيين وبموافقة أطراف النزاع⁽⁴⁾، كذلك التأكيد على معاملة الأشخاص المتأثرين بالنزاع المسلح غير الدولي، ومعاملة المدنيين معاملة إنسانية والامتناع عن ارتكاب أعمال معينة ضدهم سواء كانوا من الأشخاص الذين لم

¹ ناصر عوض فرحان العبيدي، الحماية القانونية للمدنيين في القانون الدولي الإنساني، ط1، دار قنديل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 101.

² المادة (1) من الفقرة (1) من البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977.

³ المادة (17) المرجع نفسه.

⁴ المادة (18) المرجع نفسه.

الفصل الأول: عن تكريس التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين في النصوص الأساسية المشكلة للقانون الدولي الإنساني

يشاركوا في الأعمال العدائية أم الذين كفوا عن المشاركة فيها وفق ما بينته المادة الثالثة المشتركة لاتفاقيات جنيف الأربعة⁽¹⁾.

ومن الجمع بين المادة الثالثة المشتركة لاتفاقيات جنيف الأربع ومواد البروتوكول الإضافي الثاني التي توضح مضمون الحماية التي يقدرها لضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية، تظهر فئات الأشخاص المحمية وهي:

- 1- المرضى والجرحى والغرقى من المدنيين أو المقاتلين⁽²⁾.
- 2- الأشخاص الذين فقدوا حريتهم نتيجة النزاع المسلح⁽³⁾.
- 3- السكان المدنيون من خارج الفئات السابقة، حيث هناك التزام عام بضرورة التمييز بين من هو وما هو مدني وبين من هو وما هو عسكري⁽⁴⁾. وحصر العمليات العسكرية على العسكريين والأهداف العسكرية دون المدنيين والأماكن المدنية.
- 4- الأطفال⁽⁵⁾.
- 5- النساء⁽⁶⁾.
- 6- أفراد الخدمات الطبية وأفراد الهيئات المدنية⁽⁷⁾.

وبهذا يتبين أن القانون الدولي الإنساني يمنح الحماية حتى للمدنيين في النزاعات المسلحة غير الدولية ولضحايا هذه النزاعات وذلك وفقا للبروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977.

¹- ناصر عوض فرحان العبيدي، المرجع السابق، ص 102.

²- الفقرة (1) من المادة الثالثة المشتركة لاتفاقيات جنيف الأربع و المادة (7) و (8) من البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977.

³- الفقرة (2) من المادة الثالثة المشتركة من الاتفاقيات نفسها والفقرات 3، 4 من المادة (5) من البروتوكول نفسه.

⁴- المادة (13) من البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977.

⁵- الفقرة (4) من المادة (4) من البروتوكول نفسه.

⁶- الفقرة (أ) من الفقرة (2) من المادة (5) من البروتوكول نفسه.

⁷- المادة (5) من البروتوكول نفسه.

الفصل الأول: عن تكريس التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين في النصوص الأساسية المشكلة للقانون الدولي الإنساني

المطلب الثاني:

تحديد فئات غير المقاتلين من غير المدنيين

حدد القانون الدولي الإنساني، وفقا لاتفاقيات جنيف لعام 1949، فئتين أساسيتين ينتمي إليها المقاتلون قبل أن يتوقفوا اضطرارا أو اختيارا عن القتال، ويتعلق الأمر بالجرحى والمرضى والغرقى (الفرع الأول)، وأسرى الحرب (الفرع الثاني)، مع الإشارة إلى حالة المرتزقة والجواسيس (الفرع الثالث).

الفرع الأول:

الجرحى والمرضى والغرقى

يشكل الجرحى والمرضى والغرقى جانبا كبيرا من الأشخاص المشمولين بحماية القانون الدولي الإنساني⁽¹⁾، وقد نصت عليهم المادة 41 من البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977، و سنقسم هذه الفئة إلى الجرحى والمرضى في الميدان (أولا)، والجرحى والمرضى والغرقى في البحار (ثانيا).

أولا: الجرحى والمرضى من القوات المسلحة في الميدان:

تمثل اتفاقيات جنيف لعام 1864، أولى الاتفاقيات المتعددة الأطراف التي اهتمت بتحسين حال العسكريين في جيوش الميدان (القوات البرية)، واثر مراجعتها عام 1906 اضيفت وصف المرضى إلى عنوانها، وهو ما احتفظت به اتفاقية جنيف لعام 1929، وكذا معاهدة جنيف لعام 1949⁽²⁾، مع الإشارة إلى أنها لم تتضمن تعريفا محددًا لهذه الفئة من ضحايا النزاعات المسلحة، ويرجع السبب في ذلك إلى وجود في تحديد معايير درجة الخطورة المتعلقة بالجروح، وبقي هذا الإشكال قائما إلى غاية عقد البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977 المتعلق بحماية ضحايا النزاعات

¹ - أحمد أبو الوفاء، النظرية العامة للقانون الدولي الإنساني (في القانون الدولي وفي الشريعة الإسلامية)، د.ط، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ص 33.

² - بن عيسى زايد، التمييز بين النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2016، ص 86.

الفصل الأول: عن تكريس التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين في النصوص الأساسية المشكلة للقانون الدولي الإنساني

المسلحة حيث تطورت أحكام الجرحى والمرضى تطورا ملحوظا نلمسه في مضمون المادة 08 الفقرة (أ) من هذا البروتوكول والتي قدمت تعريفا للجرحى والمرضى حيث نصت: "الجرحى والمرضى هم الأشخاص المدنيون أو العسكريون الذين يحتاجون للمساعدة أو الرعاية الطبية بسبب الصدمة أو المرض أو أي اضطراب أو عجز بدنيا كان أم عقليا الذين يحجمون عن أي عمل عدائي، ويشمل هذا التعبير أيضا حالات الرضع والأطفال حديثي الولادة والأشخاص الآخرين الذين قد يحتاجون للمساعدة أو رعاية طبية عاجلة، مثل ذوي العاهات و أولات الأحمال، الذين يحجمون عن أي عمل عدائي".⁽¹⁾

نستخلص من خلال نص هذه المادة من البروتوكول الإضافي الأول أنها وسعت نطاق الحماية حيث شملت المرضى والجرحى من المدنيين إضافة إلى العسكريين بتغليب الحالة الصحية على الاعتبارات العسكرية والمدنية، وربط المرض والجرح بالحاجة إلى الرعاية الطبية، كما أشارت إلى أنه توجد فئات أخرى تعامل معاملة الجريح والمريض، كالأطفال والنساء وذوات الأحمال والرضيع، ويشترط النص ضرورة ارتباط الحماية بعدم المشاركة في الأعمال العدائية، على اعتبار كل من يشارك في الأعمال العدائية يفقد الحماية.

ثانيا: الجرحى والمرضى والغرقى في البحار:

لقد ظهر لأول مرة تعبير "الغرقى" إلى جانب الجرحى والمرضى من القوات المسلحة البرية والبحرية بمناسبة اتفاقية لاهاي العاشرة لسنة 1907 في عنوانها ومضمونها⁽²⁾، وتنص اتفاقية لاهاي العاشرة لسنة 1907، واتفاقية جنيف لسنة 1949 على المعاملة الواجبة للجرحى والمرضى والغرقى في الحرب البحرية وتفرض على الدول المحاربة أن تقدم لهم العناية اللازمة، شأنهم في ذلك شأن الجرحى والمرضى في الحرب البرية، وأن تعمل ما في وسعها لإنقاذ الغرقى وإسعافهم أيا

¹ - المادة (08/أ) من البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977.

² - العقون الساعد، مبدأ التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين وتحديات النزاعات المسلحة المعاصرة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية، تخصص القانون الدولي الإنساني، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009/2008، ص 53.

الفصل الأول: عن تكريس التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين في النصوص الأساسية المشكّلة للقانون الدولي الإنساني

كانت جنسيتهم⁽¹⁾، ولقد حددت المادة 12 من اتفاقية جنيف الثانية المقصود بتعبير الغرقى بأنه: "يجب في جميع الأحوال احترام و حماية الجرحى والمرضى والغرقى ممن يكونون في البحر من أفراد القوات المسلحة وغيرهم من الأشخاص المشار إليهم في المادة التالية، على أن يكون مفهوماً أن تعبير "الغرقى" يقصد به الغرقى بأي أسباب، بما في ذلك حالات الهبوط الاضطراري للطائرات على الماء أو السقوط في البحر."⁽²⁾

ولكن مع تعدد حالات الغرق وكيفيةه فإن وصف الغرقى جاء غامضاً نوعاً ما، مما أدى إلى ظهور تعريف آخر للغرقى ضمن البروتوكول الإضافي الأول عام 1977 من المادة الثامنة منه في الفقرة (ب) بأنهم: "المنكوبون في البحار هم الأشخاص العسكريون أو المدنيون الذين يتعرضون للخطر في البحار أو أية مياه أخرى نتيجة لما يصيبهم أو يصيب السفينة أو الطائرة التي تقلهم من نكبات والذين يحجمون عن أي عمل عدائي."⁽³⁾

إن يفهم من خلال المادة الثامنة السالفة الذكر أعلاه، أن الغرقى هم الذين يتعرضون للخطر في البحار أو أية مياه أخرى بسبب ما يصيب السفينة أو الطائرة التي تقلهم من نكبات بشرط أن لا يشاركوا أي عمل عدائي.

كما تجدر الإشارة امتداد حماية ضحايا النزاعات المسلحة في الميادين البرية والبحرية، على حد سواء حتى بالنسبة لتلك النزاعات التي تكتسي طابعاً غير دولي، وكان ذلك بإقرار من البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977⁽⁴⁾.

¹ - جيلالي حسين، (النظام القانوني للمقاتلين في ظل النزاعات المسلحة)، مجلة علمية محكمة تعني بالبحوث والدراسات القانونية والإدارية، المركز الجامعي، غليزان، العدد5، ديسمبر 2015، ص ص 149-195.

² - المادة (12) من اتفاقية جنيف الثانية لسنة 1949.

³ - المادة (8/ب) من البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977.

⁴ - ناصر عوض فرحان العبيدي، المرجع السابق، ص 101.

الفرع الثاني:

أسرى الحرب

وجد اتفاقية جنيف الثالثة لعام 1949 نظمت مسألة الحماية القانونية اللازمة بشأن معاملة أسرى الحرب، والأسر ليس عقوبة وإنما وسيلة لمنع الشخص من الاشتراك في القتال.⁽¹⁾

وقد عدت المادة الرابعة من اتفاقيات جنيف الثالثة الفئات التي يطلق عليها وصف أسرى الحرب والمتمثلة في إحدى الفئات التالية:

(1) - أفراد القوات المسلحة لأحد أطراف النزاع، الميليشيات أو الوحدات المتطوعة التي تشكل جزءاً من هذه القوات المسلحة.

(2) - أفراد الميليشيات الأخرى والوحدات المتطوعة الأخرى بما فيهم أعضاء حركات المقاومة المنظمة، الذين ينتمون إلى أحد أطراف النزاع ويعملون داخل أو خارج إقليمهم، حتى ولو كان هذا الإقليم محتلاً، على أن تتوفر الشروط التالية: أن يقودها شخص مسؤول عن مرؤوسيه، أن تكون لها شارة مميزة، أن تحمل الأسلحة جهراً، أن تلتزم في عملياتها بقوانين الحرب وعاداتها.

(3) - أفراد القوات المسلحة النظامية الذين يعلنون ولائهم لحكومة أو سلطة لا تعترف بها الدولة الحاجزة.

(4) - الأشخاص الذين يرافقون القوات المسلحة دون أن يكونوا في الواقع جزءاً منها، كالأشخاص المدنيين الموجودين ضمن أطقم الطائرات الحربية.

(5) - أفراد الأطقم الملاحية.

¹ - ينكي خالد و ابيدير مختار، انتهاك قواعد القانون الدولي الإنساني، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، شعبة القانون العام، تخصص القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2013، ص 20

الفصل الأول: عن تكريس التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين في النصوص الأساسية المشكّلة للقانون الدولي الإنساني

6- سكان الأراضي غير المحتلة الذين يحملون السلاح من تلقاء أنفسهم عند اقتراب العدو لمقاومة القوات الغازية دون يتوفر لهم الوقت لتشكيل وحدات مسلحة نظامية، شريطة حمل السلاح جهرا ويراعون قوانين الحرب وعادتها.⁽¹⁾

باستقراء المادة 4 من اتفاقيات جنيف الثالثة المذكورة أعلاه، يفهم أن أسرى الحرب هم الذين ينتمون إلى الفئات المذكورة في هذه المادة ويقعون في قبضة العدو، وبالتالي لا يعدون من المقاتلين ويعاملون معاملة إنسانية وفقا لقواعد القانون الدولي الإنساني.

ويراعي أن أسرى الحرب يكونون تحت سلطة العدو، لا تحت سلطة الأفراد أو الوحدات العسكرية التي أسرتهم⁽²⁾، وتقوم الحكومة التي تحت يدها الأسرى بمأواهم من مأكّل ومسكن وملبس، ولا يجوز بأي حال أن يقتطع من غذائهم شيء على سبيل جزاء تأديبي جماعي يصيبهم عموما⁽³⁾، كما لا يعد أفراد الخدمات الطبية والدينية حسب المادة 33 من اتفاقية جنيف الثالثة أسرى حرب وبالتالي ليسوا مقاتلين بالمعنى الفني، لكن إذا تم استبقائهم لحماية الجرحى والمرضى فإنهم يستفيدون من معاملة أسرى الحرب حتى انتهاء مهمتهم⁽⁴⁾.

الفرع الثالث:

مشكلة الجواسيس والمرترقة

يمنح القانون الدولي الإنساني لفئة الجواسيس والمرترقة صفة أسير حرب، لكن لا يكون ذلك إلا في حالات محددة حددها البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977، كما تلزم المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف لعام 1949 أن تعاملهم معاملة إنسانية كحد أدنى، وعليه سنحاول تعريف الجواسيس (أولا)، والمرترقة (ثانيا) وعرض تعامل القانون الدولي مع هذه الفئات.

¹ - المادة (أ/4) من اتفاقية جنيف الثالثة لعام 1949.

² - جودة سرحان، التطبيق الدولي لمبادئ وقواعد القانون الإنساني، ط2، دار الكتاب الحديث، د.ب.ن، 2011، ص 36.

³ - عبد الباقي فتحي، حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص القانون الدولي العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2019، ص 14.

⁴ - العقون ساعد، المرجع السابق، ص 54.

الفصل الأول: عن تكريس التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين في النصوص الأساسية المشكّلة للقانون الدولي الإنساني

أولاً: بالنسبة للجواسيس:

يجب التمييز بين نوعين من الجواسيس، الأول العسكريون غير المتكّرين الذين يدخلون منطقة العدو بملابسهم وأوسمتهم وشاراتهم بهدف جمع المعلومات من العدو كجنود الاستطلاع أو الأرصاء، فإن هذا النوع لا يجوز محاكمتهم عند القبض عليهم ولا يجوز قتلهم ويتمتع هؤلاء بالحماية الدولية للمقاتل ومنها عدهم من الأسرى، لكن هذا لا يعني بأن يسمح لهم العمل في جمع المعلومات، فالدولة أن تتخذ الإجراءات بحقهم والقبض عليهم وعدهم من الأسرى بشرط أن يرتدي كل من هؤلاء ملابسه العسكرية وذلك حسب المادة 2/46 من البروتوكول الإضافي الأول، أما الثاني إذا القي القبض عليه وهو في حالة تنكر فإنه لا يتمتع بالحماية المقررة للمقاتل⁽¹⁾.

ومن هذا نستنتج أن الجاسوس لا يعتبر مقاتل قانوني معترف به ولا غير مقاتل يتمتع بالحماية، إلا إذا كان يعمل بزيه العسكري أو تم القبض عليه بعد لحاقه بالقوات المسلحة التي ينتمي إليها.

ثانياً: بالنسبة للمرتزقة:

المرتزق هو الشخص الذي يشترك في القتال طوعاً من أجل المال في خدمة دولة ليس من رعاياها ولا تهمة أسباب القتال أو المبادئ والعوامل الإنسانية⁽²⁾، وقد عرفته المادة 47 من بروتوكول جنيف الإضافي الأول لعام 1977⁽³⁾.

وإذا تم القبض على المرتزق فإنه لا يتمتع بالحماية المقررة للمقاتل أو المدني، ويحق للدولة التي احتجزتهم محاكمتهم لمشاركتهم غير المشروعة في القتال، محاكمة عادلة وفقاً لما تضمنته

¹ - العقون ساعد، المرجع السابق، ص 57.

² - Michel Deyra, droit international humanitaire, gualino éditeur, Paris, 1998, p 53.

³ - تنص المادة (47) من البروتوكول الإضافي الأول على ما يلي: " 1- لا يجوز للمرتزق التمتع بوضع المقاتل أو أسير حرب.

2- المرتزق هو أي شخص:

(أ) - يجري تجنيده خصيصاً، محلياً أو في الخارج، ليقاتل في نزاع مسلح، (ب) - يشارك فعلاً ومباشرة في الأعمال العدائية،

(ج) - يحفزه أساساً إلى الاشتراك في الأعمال العدائية، (د) - ليس من رعايا طرف في النزاع،

(هـ) - ليس عضواً في القوات المسلحة لأطراف النزاع، (و) - ليس موفداً في مهمة رسمية من قبل دولة ليست طرفاً في النزاع "

الفصل الأول: عن تكريس التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين في النصوص الأساسية المشكّلة للقانون الدولي الإنساني

أحكام المادة 75 من البروتوكول الأول، كما يجب أن تعاملهم معاملة إنسانية كحد أدنى وفقا لما نصت عليه المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف لعام 1949⁽¹⁾.

وعند هذا الحد نكون قد ذكرنا أهم فئات غير المقاتلين، مع الإشارة أن الفئات الخاصة الأخرى تدخل في وصف المدنيين والذي يكفي لعدم شرعية الهجوم على هذه الفئات دون تفصيل فيما إذا كان هؤلاء المدنيون أطفالا أو نساء أو...، وتتمتع فئات غير المقاتلين بحماية خاصة تتناسب مع وضع وتعريف وطبيعة كل فئة من هذه الفئات.

¹ - سهيل حسين الفتلاوي، عماد محمد ربيع، موسوعة القانون الدولي - القانون الدولي الإنساني، ط3، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 253.

الفصل الأول: عن تكريس التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين في النصوص الأساسية المشكّلة للقانون الدولي الإنساني

خلاصة الفصل الأول:

نستخلص في خاتمة هذا الفصل أن التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين في القانون الدولي الإنساني يكتسي أهمية بالغة، نظراً لأنه يحمي ضحايا النزاعات المسلحة الدولية منها وغير الدولية، كما يحدد الكثير من المسائل الميدانية والقانونية زمن النزاعات المسلحة، وذلك عن طريق اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافيين، بحيث تم من خلالها تحديد فئات المقاتلين وغير المقاتلين، كما كرست الاتفاقية الرابعة حماية المدنيين خلال النزاعات المسلحة، وقد أكد البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977 على قاعدة التمييز بين السكان المدنيين والمقاتلين في المادة 48 منه. وحتى تتضح معالم التمييز أكثر، تقتضي اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافيين على أطراف النزاع ضرورة الالتزام بأحكامها وذلك بضرورة التمييز بين الأشخاص المشاركين في النزاع المسلح وغير المشاركين فيه.

الفصل الثاني:

الآليات الدولية لضمان التمييز بين
المقاتلين وغير المقاتلين

الفصل الثاني: الآليات الدولية لضمان التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين

إن آليات ضمان التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين يمكن معالجتها في إطار آليات تنفيذ القانون الدولي الإنساني عموماً، وذلك حتى نضمن تطبيقاً سليماً لقواعده، وفي هذا الإطار توجد العديد من هذه الآليات التي تلعب دوراً كبيراً في حماية وإنفاذ هذه القواعد، ومنه سنعالج موضوع آليات ضمان التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين وفق منهجية موحدة مع آليات تنفيذ القانون الدولي الإنساني التي تضم آليات دولية رقابية (المبحث الأول)، وآليات قضائية دولية (المبحث الثاني).

المبحث الأول:

الآليات الدولية الرقابية لضمان التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين

تكتسي الآليات الدولية دور مهم في الرقابة والإشراف على تنفيذ قواعد وأحكام القانون الدولي الإنساني، ولها أهمية بالغة كونها تقوم بدور سابق أو متزامن مع وقوع النزاع المسلح، وتسعى للحد من آثار النزاع، ولها دور رقابي وإشرافي لتنفيذ الحماية المقررة في اتفاقية جنيف والبروتوكول الملحق، ونعني بالدرجة الأولى اللجنة الدولية للصليب الأحمر (المطلب الأول)، ومنظمة الأمم المتحدة بمختلف أجهزتها من بينها مجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية (المطلب الثاني)، وإضافة إلى اللجنة الدولية لتقصي الحقائق والمنظمات غير الحكومية (المطلب الثالث).

المطلب الأول:

دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في ضمان التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين

اللجنة الدولية للصليب الأحمر لها علاقة مباشرة بالقانون الدولي الإنساني وتقدم خدمات هامة لضحايا النزاعات المسلحة خصوصا من غير المقاتلين وتعزز التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين، إذ تعتبر من أكثر الآليات فعالية في ضمان تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني عامة، وقواعد حماية الجرحى والمرضى والغرقى خاصة، ولتوضيح أكثر دور هذه اللجنة سنتناول نشأتها وكيفية ظهورها (الفرع الأول)، ثم دورها في المساهمة في التمييز بين المفهومين (الفرع الثاني).

الفرع الأول:

نشأة اللجنة الدولية للصليب الأحمر

تأسست اللجنة الدولية للصليب الأحمر عام 1863، ويرجع الفضل في تأسيسها إلى النداء الذي وجهه هنري دونان بواسطة كتابه المعنون "تداء سولفارينو"⁽¹⁾، حيث اشتبك الجيشان النمساوي والفرنسي في معركة ضارية وبعد ستة عشر ساعة من القتال بقية أرض المعركة تعج

¹ - بوبكر مختار، المرجع السابق، ص 66.

الفصل الثاني: الآليات الدولية لضمان التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين

بالمقتلى والجرحى، وفي مساء اليوم نفسه وصل هنري دونان إلى المنطقة في رحلة عمل وهناك أفزعته رؤية آلاف الجنود من الجيش قد تركوا يعانون بسبب نقص الرعاية الطبية⁽¹⁾، وعند عودته إلى سويسرا نشر دونان كتاب "تذكار سولفارينو" الذي وجه فيه نداءين مهمين، الأول يدعو فيه إلى تشكيل جمعيات إغاثة في وقت السلم تضم مرضين وممرضات مستعدين لرعاية الجرحى وقت الحرب، والثاني يدعو فيه إلى الاعتراف بأولئك المتطوعين الذين يتعين عليهم مساعدة الخدمات الطبية التابعة للجيش وحمايتهم بمقتضى اتفاق دولي⁽²⁾.

وفي عام 1863 شكلت جمعية خيرية عرفت باسم "جمعية جنيف للمنفعة العامة" مكونة من 5 أعضاء لبحث إمكانية تحويل أفكار هنري دونان إلى الواقع، وبعدها أنشأ هذا الفريق "اللجنة الدولية لإغاثة الجرحى" التي أصبحت فيما بعد اللجنة الدولية للصليب الأحمر⁽³⁾.

وبعد تأسيس اللجنة، شرع مؤسسوها الخمسة في تحويل أفكار هنري دونان إلى الواقع وتلبية لدعوة منهم أوفدت 16 دولة و4 جمعيات إنسانية ممثلين لها إلى المؤتمر الدولي الذي افتتح في جنيف في 1863/10/26، وكان ذلك المؤتمر هو الذي اعتمد الشارة المميزة -شارة الصليب الأحمر على أرضية بيضاء- ومن خلاله انبثقت مؤسسة الصليب الأحمر⁽⁴⁾. ومن أجل اضعاف الطابع الرسمي والحصول على الاعتراف الدولي للصليب الأحمر، عقدت بعد عام واحد الحكومة السويسرية مؤتمر دبلوماسي في جنيف عام 1864 شارك فيهم ممثلو 12 دولة واعتمدوا معاهدة بعنوان "اتفاقية جنيف لتحسين حال الجرحى الجيوش في الميدان" والتي أعدت أولى معاهدات القانون الدولي الإنساني وعقدت مؤتمرات أخرى لاحقاً وسعت نطاق القانون الدولي الإنساني يشمل فئات أخرى من الضحايا مثلاً كأسرى الحرب⁽⁵⁾.

¹ - بن نوناس ابراهيم، الآليات الدولية لتنفيذ القانون الدولي الإنساني، مذكرة لنيل شهادة ماستر، التخصص القانون الدولي العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مستغانم، الجزائر، 2019، ص ص 25-26.

² - تريكي فريد، حماية ضحايا النزاعات الدولية المسلحة في القانون الدولي الإنساني والفقهاء الإسلامي في دراسة مقارنة، أطروحة لنيل درجة دكتوراه في العلوم، تخصص القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تيزي وزو، الجزائر، ص 248.

³ - بن نوناس ابراهيم، المرجع السابق، ص 26.

⁴ - تريكي فريد، المرجع السابق، ص 248.

⁵ - بن نوناس ابراهيم، المرجع السابق، ص 27.

أما مبادئ العمل التي تقوم عليها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، فقد حددها المؤتمر الدولي العشرون للصليب الأحمر الذي انعقد في فينا سنة 1965، وتتمثل في: الإنسانية، عدم التحيز، الحياد، الاستقلال، الخدمة الطوعية، الوحدة، العالمية⁽¹⁾.

الفرع الثاني:

مساهمة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في التمييز بين المفهومين

تعتبر اتفاقيات جنيف لسنة 1949 وبروتوكولين الإضافيين لعام 1977 الملحقين بها هي المصدر والسند الذي تستقي منه اللجنة الدولية للصليب الأحمر أسس حمايتها لحقوق الإنسان سواء في حالات النزاع المسلح الدولي أو غير الدولي⁽²⁾.

إذ تعمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر بصفتها راعي لاتفاقيات جنيف وبروتوكولها الإضافيين، على تجنب ضحايا النزاعات المسلحة المخاطر والآلام وسوء المعاملة التي يتعرضون لها، كما تسعى إلى مد يد العون لهم، وذلك من خلال وضع أطراف النزاع أمام مسؤوليتهم بما يكفل احترامهم للالتزامات الناجمة عن أحكام القانون الدولي الإنساني، كما تعمل على مساعدتهم للاضطلاع بواجباتهم نحو ضحايا النزاعات المسلحة⁽³⁾، فلقد ورد نص المادة 4 من النظام الأساسي للجنة الدولية للصليب الأحمر دور هذه اللجنة⁽⁴⁾، حيث تضطلع اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالعديد من المهام، أهمها تذكير الأطراف بالحقوق والواجبات، نشر قواعد القانون الدولي

¹ - بويكر مختار، المرجع السابق، ص 67.

² - بن نوناس ابراهيم، المرجع السابق، ص 30.

³ - عامر قيرع، المركز القانوني للجرحى والمرضى والغرقى في القانون الدولي الإنساني، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في الحقوق، تخصص القانون الدولي الإنساني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة الحاج لخضر، الجزائر، 2017، ص 223.

⁴ - تنص المادة (4) من النظام الأساسي للجنة الدولية للصليب الأحمر الصادر في 24 جوان 1998 على ما يلي: " 1- يتمثل دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر على وجه الخصوص في ما يلي:

أ- العمل على دعم ونشر المبادئ الأساسية للحركة، ب- الاعتراف بكل جمعية وطنية يتم إنشاؤها أو يعاد تأسيسها وتستوفي شروط الاعتراف بها المحددة في النظام الأساسي للحركة، ج- الاضطلاع بالمهام الموكلة إليها بموجب اتفاقيات جنيف، د- السعي في جميع الأوقات إلى ضمان الحماية والمساعدة للعسكريين والمدنيين من ضحايا مثل هذه الاحداث، هـ- ضمان سير عمل الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين، و- المساهمة تحسبا لوقوع نزاعات مسلحة في تدريب العاملين في المجال الطبي وإعداد التجهيزات الطبية."

الفصل الثاني: الأليات الدولية لضمان التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين

الإنساني، والعمل على حماية ضحايا النزاعات المسلحة وذلك عن طريق جذب انتباه الأطراف إلى التزاماتها تجاه معاملة الضحايا ووسائل وأساليب شن الحرب، والاشارة إلى أي إخفاق في مراعاة هذه الالتزامات، حيث تقوم بجمع المعلومات أولية بفضل وجودها في الميدان، وتواصلها مع الضحايا مما يساعدها على التدخل لدى السلطات الفعلية للعمل على تطبيق التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين عن طريق حماية ضحايا النزاعات المسلحة بمراقبة احترام قواعد سير العمليات العدائية، أو انتهاكات شارة الحماية، ويتأتى ذلك بحوار مستمر مع السلطات السياسية والعسكرية⁽¹⁾.

وإذا تبين للجنة أي انتهاك لقواعد القانون الدولي الإنساني، تتدخل لدى أطراف النزاع لتذكيرها بوجوب احترام الاتفاقيات الإنسانية التي انفتت عليها، ومن أمثلة النزاعات الحديثة التي تدخلت فيها اللجنة ولفت انتباه الأطراف المنخرطة في النزاع بطريقة رسمية إلى القواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني نجد النزاع التشادي الليبي سنة 1987، حرب الخليج سنة 1990، النزاع بين الاكوادور والبيرو 1995، النزاع بين إثيوبيا واريتريا سنة 1999...⁽²⁾

ويبدو أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر تتلقى العديد من الشكاوى، سواء من أطراف النزاع أو أطراف أخرى (الحكومات، المنظمات الحكومية أو غير الحكومية، جمعيات وطنية للصليب الأحمر أو الهلال الأحمر...) وتقوم بنقلها كوسيط محايد، إذا كان ذلك يصب في خدمة ومصصلحة ضحايا النزاعات المسلحة⁽³⁾.

ومن ذلك يتبين أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر ليست هيئة تحقيق ولا هي مكلفة قضائياً⁽⁴⁾، ذلك أن عقاب الأشخاص الذين ينتهكون القانون الدولي الإنساني أمر يدخل في اختصاص دول الأطراف في اتفاقيات جنيف.

¹ - العقون ساعد، المرجع السابق، ص 94 و95.

² - تريكي فريد، المرجع السابق، ص 251 و252.

³ - عامر قيرع، المرجع السابق، ص 228 و229.

⁴ - Abelwahab Biad, op.cit., p. 102 et 103.

الفصل الثاني: الآليات الدولية لضمان التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين

إذا فاللجنة الدولية للصليب الأحمر بصفتها راعية للقانون الدولي الإنساني وحامية ومسؤولة عن تطبيق الدقيق والسليم لهذه القواعد، يفرض عليها تلقي كل الانتهاكات وتصحيحها التي تقع بمناسبة النزاعات المسلحة من خلال التعاون بين جميع أطراف النزاع، حذمة لمصالح ضحايا هذه النزاعات، فعملها كوسيط محايد يغلب عليه الطابع العملي في تقديم المساعدة والإغاثة لفائدة هؤلاء الضحايا من جرحى ومرضى وغرقى⁽¹⁾، وبهذا المعنى فإن شغل الشاغل ليس إصدار الأحكام، وإنما التوصل لتطبيق القانون على نحو أفضل، ولا يدخل في إطار مهمتها أن تمارس أية اختصاصات قمعية أو قضائية من أجل إقرار حقوق الضحايا⁽²⁾.

كقاعدة عامة تختص اللجنة الدولية للصليب الأحمر بحماية ضحايا النزاعات المسلحة أساسا وذلك بموجب المادة الثالثة المشتركة لاتفاقيات جنيف الأربعة، كما تنص المادة 81 من البروتوكول الإضافي الأول على منحها كافة التسهيلات لتمكينها من أداء كافة المهام المسندة إليها، إضافة إلى المادة 18 من البروتوكول الإضافي الثاني التي تجيز للمنظمات غير الحكومية بتقديم العوث والمساعدة لصالح المدنيين⁽³⁾.

المطلب الثاني:

دور منظمة الأمم المتحدة في ضمان التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين

يأتي دور منظمة الأمم المتحدة على رأس قمة هرم الهيئات الدولية الأخرى ذات الاختصاص في مجال الرقابة والاشراف على تنفيذ القانون الدولي الإنساني، هذا الدور الذي يهدف إلى الحفاظ على السلم و الأمن الدوليين من جهة، وحماية ضحايا النزاعات المسلحة وضمان حقوقهم من جهة أخرى⁽⁴⁾، ولقد نشأت منظمة الأمم المتحدة على أنقاض منظمة عصبة الأمم التي فشلت في تحقيق السلم والأمن الدولي، وجاء إنشاء منظمة الأمم المتحدة بعدما ذاقت البشرية مرارة الحروب

¹ - عامر قيرع، المرجع السابق، ص 229.

² - محمد فهاد الشلالدة، المرجع السابق، ص 337.

³ - بن نوناس ابراهيم، المرجع السابق، ص 31.

⁴ - عامر قيرع، المرجع السابق، ص 235.

وأبشع الانتهاكات⁽¹⁾، ولم تهتم الأمم المتحدة في بدايتها بمواضيع القانون الدولي الإنساني إلى غاية مؤتمر طهران 1968 الذي شكل بداية اهتمامها بالموضوع تحت عنوان "حماية حقوق الإنسان اثناء النزاعات المسلحة" أين تفهمت الهيئة قيام النزاعات المسلحة وضرورة تنظيمها كما دعت الدول إلى المصادقة على كل الاتفاقيات الخاصة بالقانون الدولي الإنساني، وعليه أصدرت الجمعية العامة توصياتها الشهيرة رقم 2444 سنة 1969 لتطبيق القواعد الإنسانية اثناء النزاعات المسلحة⁽²⁾، كما أصدرت القرار رقم 2675 سنة 1970 الذي أكد على أنه من الواجب إجراء التفرقة دوما بين الأشخاص المشتركين في الأعمال العدائية وبين السكان المدنيين⁽³⁾، ويتضح الاهتمام المتزايد للأمم المتحدة بهذا الجانب من خلال العدد المتزايد من القرارات التي تتخذها هيئاتها الرئيسية، دون نسيان القرارات العديدة لأجهزتها⁽⁴⁾، وخاصة منها المجلس الأمن (الفرع الأول)، وإضافة إلى محكمة العدل الدولية (الفرع الثاني)، اللذان سنحاول تحديد دورهما باختصار.

الفرع الأول:

دور مجلس الأمن الدولي

لمجلس الأمن دورا لا يستهان في تنفيذ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وذلك باعتباره جهازا له صلاحيات توقيع الجزاء الدولي وله اختصاص باتخاذ تدابير القمع في حالة التهديد بالسلم أو الإخلال به أو وقوع عدوان، وعليه يظهر دور مجلس الأمن فيما يخص ضمان التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين من خلال اصداره العديد من القرارات بما فيها حظر استهداف المدنيين والأشخاص المحميين في القانون الدولي الإنساني (أولا)، وكذلك في إنشائه للمحاكم الجنائية الخاصة (ثانيا)، إضافة إلى الاجراءات القمعية في حالة عدم احترام التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين والمتمثلة في العقوبات الاقتصادية (ثالثا).

¹ - بوبكر مختار، المرجع السابق، ص 92.

² - العقون ساعد، المرجع السابق، ص 96.

³ - جمال رواب، الإطار القانوني لمبدأ التفرقة بين المقاتلين وغير المقاتلين بين الواقع والتحدي، مجلة صوت القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجبيلي بونعامة، خميس مليانة، العدد الثالث، أبريل 2015، ص 97.

⁴ - Abdelwahab Biad, op. cit., p. 87 et 88.

أولاً: حظر استهداف المدنيين والأشخاص المحميين في القانون الدولي الإنساني:

أصدر مجلس الأمن العديد من القرارات التي أدان فيها استهداف الفئات المحمية وضرورة حمايتهم وتقديم المساعدة لهم، ومن أهم هذه القرارات التي تضمن التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين على وجه التحديد نذكر القرار رقم 1296 بتاريخ 19 أبريل 2000 تحت عنوان "حماية المدنيين في النزاعات المسلحة" واعتبر مجلس الأمن في هذا القرار تحديداً بأن استهداف المدنيين أو غيرهم من الأشخاص المشمولين بحماية في القانون الدولي الإنساني يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين وهو أحد التوصيفات التي يختص بها مجلس الأمن وفقاً للمادة 39 من ميثاق الأمم المتحدة⁽¹⁾.

ثانياً: إنشاء المحاكم الجنائية الخاصة:

في هذا الشأن سنذكر بالطبع بالدور الحاسم لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في إنشاء المحكمتين الدوليتين المخصصتين ليوغوسلافيا السابقة سنة 1993 ورواندا سنة 1994 وتقارير الأمين العام في شكل التحقيقات في المسائل المتعلقة بالامتثال للقانون الدولي الإنساني أثناء بعض النزاعات المسلحة⁽²⁾، حيث عاقبت هذه المحاكم عن جرائم الحرب بما فيها استهداف المدنيين والأشخاص المشمولين بالحماية دون احترام التمييز، وهذا ما يدل على الدور الذي يقوم به مجلس الأمن قصد ضمان التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين.

ثالثاً: العقوبات الاقتصادية:

يعود الإطار القانوني للعقوبات الاقتصادية إلى سلطات مجلس الأمن في تطبيق الاجراءات القمعية وذلك وفقاً للمادة 42 من ميثاق الأمم المتحدة⁽³⁾، والعقوبات الاقتصادية تستخدم كوسيلة

¹ - العقون ساعد، المرجع السابق، ص 97.

² - Abdelwahab Biad, op.cit., p. 87.

³ - تنص المادة (42) من ميثاق الأمم المتحدة على ما يلي: " لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، وله أن يطلب إلى أعضاء الأمم المتحدة تطبيق هذه التدابير، ويجوز أن يكون من بينها وقف =

ضغط من أجل حمل أطراف النزاع على احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، بما فيها ضمان التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين وما تعلق بنظم الحماية والاحترام المكفولة للأشخاص والأعيان، والتي اعتبر مجلس الأمن في قراراته أن انتهاكها كما ذكرنا يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين⁽¹⁾، والعقوبات الاقتصادية تأخذ شكل الحظر الاقتصادي، عدم المساهمة الاقتصادية... الخ، وهدفه التأثير على إرادة الدولة في ممارسة حقوقها لحملها على احترام التزاماتها الدولية بما فيها احترام التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين.

الفرع الثاني:

دور محكمة العدل الدولية

تعد محكمة العدل الدولية الجهاز القضائي الأساسي للأمم المتحدة وذلك طبقاً لنص المادة 92 من ميثاق الأمم المتحدة⁽²⁾، والربط الموجود بين محكمة العدل الدولية و التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين يكون على المستوى القانوني، فقد درجت محكمة العدل الدولية في العديد من المناسبات وبصدد القضايا المطروحة أمامها على تأكيد وإرساء مبادئ القانون الدولي الإنساني ونذكر منها قضية "قناة كورفو" سنة 1949، وقضية "الأنشطة العسكرية وغير العسكرية في نيكاراغوا" سنة 1986، ولعل الأهمية الأكبر في هذا المجال كانت للرأيين الاستشاريين الأول "مدى مشروعية استخدام الأسلحة النووية أو التهديد بها" سنة 1996، والثاني "مدى مشروعية إقامة الجدار العازل في فلسطين المحتلة" سنة 2004، فمثلاً في الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بشأن "مدى مشروعية استخدام الأسلحة النووية أو التهديد بذلك" بتاريخ 08 جويلية 1966 أكدت المحكمة على وحدة مبادئ القانون الدولي الإنساني وقدمت إشارة هامة إلى أن مبدأ

=الصلاات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وفقاً جزئياً أو كلياً وقطع العلاقات الدبلوماسية.

¹ - العقون ساعد، المرجع السابق، ص 98.

² - مريم مخلفي، دور محكمة العدل الدولية في تسوية نزاعات الحدود، مذكرة لنيل شهادة الماستر، شعبة حقوق، تخصص منازعات عمومية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2016، ص 26.

الفصل الثاني: الآليات الدولية لضمان التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين

التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين من المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني⁽¹⁾، وهذا دليل منها أن التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين له دور مهم في حماية المدنيين والأعيان المدنية وكل الأشخاص المحميين من غير المشاركين في القتال، وبالتالي ضرورة احترامه.

المطلب الثالث:

دور اللجنة الدولية لتقصي الحقائق والمنظمات غير الحكومية

إن من آليات ضمان التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين نجد اللجنة الدولية لتقصي الحقائق التي هي عبارة عن هيئة مستقلة ومحايدة أنشئت بموجب المادة 90 من البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977 وجدت لتقصي الحقائق حول انتهاكات القانون الدولي الإنساني بين الدول التي تقبل الاختصاص لديها⁽²⁾(الفرع الأول)، إضافة إلى المنظمات غير الحكومية المهمة بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني(الفرع الثاني).

الفرع الأول:

اللجنة الدولية لتقصي الحقائق

بمقتضى المادة 90 من البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977، تتولى اللجنة الدولية لتقصي الحقائق التحقيق في الوقائع المتعلقة بأي ادعاء يتصل بانتهاك جسيم على المعنى الوارد في الاتفاقيات والبروتوكول الأول، والعمل على إعادة احترام هذه الموثيق من خلال مساعيها الحميدة⁽³⁾، إذ تتبع اللجنة الدولية لتقصي الحقائق إجراء لا يحل محل ذلك المنصوص عليه في اتفاقيات جنيف الأربعة، لكنه يأتي مكملاً لها⁽⁴⁾، وتظل أحكام المواد -52، 53، 132، 149-

¹ - العقون ساعد، المرجع السابق، ص 99.

² - منار إسماعي، حماية السكان المدنيين أثناء النزاعات المسلحة في ضوء القانون الدولي الإنساني، مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق، 2014، ص 64.

³ - الزمالي عامر، مدخل إلى القانون الدولي الإنساني، ط2، منشورات المعهد العربي لحقوق الإنسان واللجنة الدولية للصليب الأحمر، تونس، 1997، ص 91.

⁴ - محمد فهاد الشالدة، المرجع السابق، ص 330.

الفصل الثاني: الأليات الدولية لضمان التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين

المشتركة بين اتفاقيات جنيف سارية على ما يزعم من انتهاكات لهذا البروتوكول على أن يخضع ذلك للأحكام المشار إليها في المادة 90 من البروتوكول الأول⁽¹⁾.

وبهذا يفهم أن للجنة الدولية لتقصي الحقائق دور في ضمان التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين عن طريق العمل على التحقيق في الانتهاكات الواردة في اتفاقيات جنيف والبروتوكول الإضافي الأول بما فيها انتهاكات التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين، وكذلك العمل على إعادة احترامها من خلال مساعيها الحميدة بين أطراف النزاع.

الفرع الثاني:

المنظمات الدولية غير الحكومية

للمنظمات الدولية غير الحكومية دورا مهما في حماية حقوق الإنسان، لأنها تهدف لتحقيق الاتصال بين الأفراد والجماعات على الصعيدين الدولي والوطني وتكريس ما جاء في المواثيق الدولية⁽²⁾، وينحصر دورها في التنديد بانتهاكات القانون الدولي الإنساني بما فيها انتهاكات التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين ودعوة الأطراف الفاعلة دوليا إلى تحمل مسؤوليتها إزاء هذه الانتهاكات⁽³⁾، ومن أبرز المنظمات غير الحكومية، منظمة العفو الدولية (أولا)، إضافة إلى منظمة أطباء بلا حدود (ثانيا)، ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان (ثالثا) وسنحاول تحديد دور كل منظمة.

أولا: منظمة العفو الدولية:

هي حركة عالمية تهتم بالحقوق اللصيقة بالذات البشرية لاسيما سجناء الرأي، وتسعى بغض النظر عن الاعتبارات السياسية إلى الإفراج عن الأشخاص الذين يسجنون أو يعتقلون بسبب معتقداتهم الدينية أو السياسية والعمل على احترام الحقوق الدفاعية لسجناء الرأي الذين تهدر حقوقهم، ويودعون السجن دون محاكمة وكذا وضع حد لعقوبة الإعدام وكل عمل تعسفي أو

¹ - المادة (90) من الفقرة (هـ) من البروتوكول الأول.

² - ماجد أحمد الزامل، (حماية حقوق الإنسان بين التشريع والواقع)، الحوار المتمدن، العدد 5222، 2016/07/13، ص 47.

³ - موسى سامر، حماية المدنيين في الأقاليم المحتلة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، قسم العلوم القانونية، فرع قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005، ص 39.

الفصل الثاني: الأليات الدولية لضمان التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين

تعذيب للسجناء⁽¹⁾، وكذلك تنديدها بانتهاكات القانون الدولي الإنساني ودعوة الأطراف الدولية لتحمل مسؤولياتها السياسية والقانونية تجاه أطراف النزاع لوقف هذه الانتهاكات.

ثانيا: منظمة الأطباء بلا حدود:

هي منظمة طبية تهتم بتقديم المساعدة الصحية والفنية والمادية لضحايا الكوارث والنزاعات المسلحة بحرفية ونوعية عالية، والمنظمة تعتمد نهج التنديد وإعلان الانتهاكات خلافاً لنهج اللجنة الدولية للصليب الأحمر التي تلتزم السرية إزاء الانتهاكات، وهذا هو سبب انشقاق المنظمتين إبان النزاع المسلح في "بيافرا" بنيجيريا سنة 1971⁽²⁾.

ثالثا: منظمة مراقبة حقوق الإنسان:

هي منظمة مهتمة بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والتنديد بالانتهاكات ودعوة الأطراف الفاعلة لوقف والحد من هذه الانتهاكات، وهذه المنظمة تقوم بدور معتبر في ضمان التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين من خلال التنويه بانتهاكات القانون الدولي الإنساني في العديد من دول العالم، ونذكر من ذلك التحقيق الموسع والبارز للمنظمة في حرب لبنان في صائفة 2006 الذي أثبت تورط الجيش الإسرائيلي في العديد من الانتهاكات للتمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين التي ترقى إلى جرائم الحرب⁽³⁾.

ونلاحظ في الأخير أن هذه المنظمات غير الحكومية لها دور في ضمان التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين، حيث بما أن هذا الأخير يعتبر جوهر القانون الدولي الإنساني فإن هذه المنظمات تندد وتنويه بانتهاكات القانون الدولي الإنساني بما فيها التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين، لتحمل أطراف النزاع المسؤولية في ذلك.

¹ - ماجد أحمد الزامل، المرجع السابق، ص 48.

² - العقون ساعد، المرجع السابق، ص 99.

³ - العقون ساعد، المرجع السابق ص 100.

المبحث الثاني:

الآليات القضائية الدولية لضمان التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين

إن للقضاء الجنائي الدولي دوراً أساسياً في محاكمة مجرمي الحرب ومعاقبتهم عن الجرائم الخطيرة التي تشكل انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي الإنساني، خاصة الانتهاكات الجسيمة التي تكبدتها الإنسانية بعد الحرب العالمية الثانية، مما دفع المجتمع الدولي إلى حتمية إيجاد وسائل الردع يساهل بها المنتهكين للقانون الدولي الإنساني، لذا بعد الحرب العالمية الثانية تم إنشاء محاكم قصد مساءلة مجرمي الحرب، ولقد تم إنشاء أربع محاكم وهي محاكم خاصة ظرفية غير دائمة وتتمثل في كل من محكمة نورنبورغ وطوكيو (المطلب الأول)، ومحكمتي يوغوسلافيا ورواندا (المطلب الثاني)، بالإضافة إلى ذلك تم إرساء قضاء جنائي دولي دائم يتمثل في المحكمة الجنائية الدولية الدائمة (المطلب الثالث).

المطلب الأول:

المحكمتين الدوليتين الخاصتين بمحاكمة مجرمي الحرب العالمية الثانية

لقد أدى تطور الفكر القانوني بفرض القضاء على الجرائم الدولية إلى تحريك فكرة المسؤولية الجنائية الدولية الفردية لتقريرها على مرتكبي الجرائم وذلك عن طريق إنشاء المحاكم⁽¹⁾، ومن بينها المحكمة العسكرية الدولية في نورنبورغ (الفرع الأول)، والمحكمة العسكرية الدولية في طوكيو (الفرع الثاني)، وبناء على ذلك سيتم تبيان دور هذه المحاكم في معاقبة مرتكبي جرائم الحرب التي ينتج عنها عن عدم احترام التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين.

¹ - بويكر مختار، المرجع السابق، ص 101.

الفرع الأول:

المحكمة العسكرية الدولية في نورنبرغ بألمانيا

لقد اثرت الحرب العالمية الثانية وبالتحديد عندما ارتكبت القوات الألمانية في البلاد التي احتلتها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية منذ 1939⁽¹⁾، وبعدها صدرت عدة تصريحات اثناء الحرب العالمية الثانية بضرورة معاقبة ومحاكمة مرتكبي جرائم الحرب ومن بينها تصريح "سان جيمس بالاس" **saint James ballas** في 13/01/1942 الذي صدر باسم الدول المتحالفة والحكومات اللاجئة في لندن، الذي أكدت فيه هذه الدول والحكومات على ضرورة تقديم المسؤولين عن ارتكاب جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية، واتباع وسائل القسوة والوحشية ضد المدنيين أمام محكمة جنائية لمعاقبتهم على تلك الجرائم، سواء ارتكبوها بصفقتهم منفذين للجرائم أو مشاركين في تنفيذها أو أمرين بارتكابها⁽²⁾.

وبموجب اتفاق لندن الموقع في 08 أوت 1945 أنشئت المحكمة العسكرية الدولية في نورنبرغ، وقد أُلحق بهذا الاتفاق ملحقا يحتوي على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية المزمع إنشاؤها⁽³⁾، وقد تضمنت هذه الاتفاقية التفاصيل اللازمة لإنشاء المحكمة العسكرية الدولية، حيث جاءت المحكمة مكونة من 4 قضاة، تعين كل دولة من الدول الموقعة على الاتفاقية واحدا منهم، بالإضافة إلى 4 قضاة مناوبين يعينون بالطريقة ذاته⁽⁴⁾، وقد وضع النظام الأساسي للمحكمة العسكرية الدولية بنورنبرغ الأساس القانوني لمبدأ المسؤولية الجنائية الدولية الفردية، إذ تضمنت المادة السادسة من النظام الأساسي للمحكمة الأحكام المتعلقة بالاختصاص الشخصي والموضوعي للمحكمة، فبالنسبة للاختصاص الشخصي، حددت هذه المادة أن المحكمة منشأة لمحاكمة ومعاقبة

¹ - سمغوني زكريا، الإجراءات القانونية لإثبات المسؤولية الجنائية عن ارتكاب الجرائم الدولية، رسالة لنيل شهادة دكتوراه علوم في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016، ص ص 42-43.

² - بن عبيد إخلاص، آليات مجلس الأمن في تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية، تخصص القانون الدولي الإنساني، كلية الحقوق، باتنة، الجزائر، 2009، ص ص 138-139.

³ - بلخير طيب، المرجع السابق، ص 341.

⁴ - بن عبيد إخلاص، المرجع السابق، ص 139.

الفصل الثاني: الآليات الدولية لضمان التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين

كبار مجرمي الحرب من بلاد المحور الأوروبية، وتختص في هذا الإطار بمحاكمة ومعاقبة جميع الأشخاص الذين ارتكبوا بصورة فردية أو بوصفهم أعضاء في منظمة تعمل لحساب الدول المحور إحدى الجرائم الداخلة في اختصاص المحكمة⁽¹⁾.

أما الاختصاص الموضوعي فقد حددت المادة السادسة ثلاثة جرائم، إذ تعتبر الأعمال التالية أو أي منها، جرائم تقع ضمن صلاحيات المحكمة، وتقع مسؤوليتها على الفرد، وهي:

(أ) - جرائم ضد السلام: وهي التخطيط والإعداد والبدء بحرب عدوانية أو حرب خلافا لشروط المعاهدات الدولية، عقد اتفاقيات أو ضمانات، أو الاشتراك في مخطط عام أو مؤامرة لتحقيق أي من الأعمال المذكورة أيضا⁽²⁾.

(ب) - جرائم الحرب: وهي التي تتركز في انتهاكات قوانين واعراف الحرب وعلى رأسها القتل العمد، واستهداف السكان المدنيين، وهم المدن والقرى واجتياحها دون سبب ودون أن تقتضي ذلك الضرورات العسكرية⁽³⁾.

(ج) - الجرائم ضد الإنسانية: وهي القتل، الإبادة، الاسترقاق والإبعاد وغيرها من الأعمال اللاإنسانية التي ترتكب ضد السكان المدنيين قبل الحرب أو أثناءها، والاضطهاد لأسباب سياسية أو دينية أو عرقية⁽⁴⁾.

ومن أمثلة عن المعاقبين من الجرائم المذكورة سابقا، انه تمت محاكمة 22 شخصا من الألمان اتهمتهم المحكمة العسكرية الدولية، فحصل ثلاثة من المدعي عليهم على البراءة وحكم على اثني عشر بالإعدام شنقا، وبالسجن مدى الحياة على ثلاثة، وصدرت على الباقين أحكام بالسجن لمدة تتراوح ما بين 10 إلى 20 عاما⁽⁵⁾.

¹ - بلخير طيب، المرجع السابق، ص 342.

² - محمد فهاد الشلالدة، المرجع السابق، ص 360.

³ - العقون ساعد، المرجع السابق، ص 100.

⁴ - بن عبيد إخلاص، المرجع السابق، ص 141.

⁵ - محمد فهاد الشلالدة، المرجع السابق، ص 361.

وبهذا نلاحظ في هذه المادة أن الجرائم التي يمكن أن تنتهك التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين وجدت مكان لها في النظام الأساسي لمحكمة "نورنبرغ"، خاصة ما تعلق منها بجرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية التي تمس ولها آثار أكثر على السكان المدنيين، وبهذا فإن لمحكمة نورنبرغ دور في ضمان التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين.

الفرع الثاني:

المحكمة العسكرية الدولية في طوكيو باليابان

أنشأت محكمة طوكيو العسكرية غداة هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية وبعد إمضاء إمبراطور اليابان وثيقة الاستسلام في 1945/09/02 وذلك بعد إلقاء قنبلتين نوويتين على مدينتي هيروشيما وناكازاكي، واخضاع سلطة إمبراطور اليابان والحكومة لهيمنة القيادة العليا لقوات الحلفاء⁽¹⁾.

وفي 19 جوان 1946 أصدر الجنرال الأمريكي "دوغلاس مارك آرثر" **douglas Macarthur** " بوصفه القائد الأعلى لقوات الحلفاء في الشرق الأقصى قرار بإنشاء المحكمة العسكرية الدولية للشرق الأقصى⁽²⁾، وقد صادق الجنرال في نفس اليوم على النظام الأساسي للمحكمة، الذي لم يختلف كثيرا عن النظام الأساسي لمحكمة نورنبرغ، لا من حيث الاختصاص، ولا من حيث الجرائم الواردة فيه، ولا من حيث الاجراءات، إلا أن الفرق بينهما هو أن محكمة نورنبرغ تم تشكيلها بموجب معاهدة دولية، بينما تم تشكيل محكمة طوكيو بموجب تصريح خاص صدر من قبل الجنرال دوغلاس آرثر⁽³⁾، كذلك الاختلاف في الاختصاص الشخصي حيث لم يرد نص المادة 5 مماثل لنص المادة 9 من لائحة محكمة نورنبرغ الذي يجيز إلصاق الصفة الإجرامية بالهيئات والمنظمات، إذ يقتصر الاختصاص الشخصي لمحكمة طوكيو على محاكمة الأشخاص

¹ - بوبكر مختار، المرجع السابق، ص 105.

² - لعطب بخته، القضاء الجنائي الدولي ودوره في الحد من انتهاكات القانون الدولي الإنساني، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2017، ص 116.

³ - بلخير طيب، المرجع السابق، ص 348.

الفصل الثاني: الأليات الدولية لضمان التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين

الطبعيين الذي يرتكبون الجرائم الداخلة في اختصاص المحكمة بصفتهم الشخصية فقط وليس بوصفهم أعضاء في منظمات أو هيئات إرهابية⁽¹⁾.

ويظهر دور محكمة طوكيو في ضمان التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين في إدانتها ل 26 متهما بعقوبات مختلفة، وتمت الإدانة بجرائم لها علاقة بتعمد استهداف المدنيين، وعدم التمييز بين المشاركين وغير المشاركين في النزاع المسلح حيث جاء في حيثيات قرارها الصادر في 07 ديسمبر 1963 في قضية "شيمودا" (shimoda)⁽²⁾ "إن فكرة الحرب الشاملة لا يمكن التمسك بها... ولا يوجد مثال واقعي لذلك الوضع طبقاً لذلك، يعد من الخطأ القول بأن التمييز بين الأهداف العسكرية وغير العسكرية فقد وجوده بسبب ظهور الحرب الشاملة"⁽³⁾.

نستخلص في الأخير أن الدور البارز لمحكمة نورنبيرغ وطوكيو في معاقبة ومحاكمة مرتكبي جرائم الحرب، خاصة ما يتعلق منها بعدم احترام التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين، يؤكد دورهما في ضمان هذا التمييز ووجوب الالتزام به.

المطلب الثاني:

المحكمتين الدوليتين الخاصتين بمحاكمة مجرمي الحرب في البلقان وإفريقيا

اتسمت الانتهاكات التي ارتكبت خلال العقد السابق بالجسامة والوحشية في بقاع كثيرة في العالم، مما دعا مجلس الأمن إلى التدخل للحد من آثار النزاع في يوغوسلافيا سابقاً، وكذلك الجرائم التي ارتكبت في الحرب الداخلية في رواندا، وذلك بتقريره إنشاء محكمة جنائية دولية لمعاقبة مرتكبي تلك الجرائم⁽⁴⁾، والمتمثلة في كل من المحكمة الجنائية الخاصة في يوغوسلافيا سابقاً (الفرع الأول)، والمحكمة الجنائية الخاصة في رواندا (الفرع الثاني).

¹ - بن عبيد إخلص، المرجع السابق، ص 144.

² - شيمودا: مدينة يابانية.

³ - العقون ساعد، المرجع السابق، ص 101.

⁴ - علي محمد علي راشد بن شملي، حماية السكان المدنيين أثناء النزاعات المسلحة، د ط، شركة الدليل للدراسات والتدريب وأعمال الطباعة والنشر، القاهرة، 2013، ص 140.

الفرع الأول:

المحكمة الجنائية الخاصة بالحرب في يوغوسلافيا سابقا

عقب الأعمال الوحشية التي ارتكبت على إقليم يوغوسلافيا سابقا⁽¹⁾، أصدر مجلس الأمن العديد من القرارات لمواجهة الأزمة وصلت إلى 55 قرار في الفترة الممتدة ما بين 25 سبتمبر 1991، إلى 15 مارس 1994. ولعل من بين اهم هذه القرارات في هذا الشأن، القرار رقم 780 القاضي بإنشاء لجنة خبراء تقوم بالتحقيق وجمع الأدلة عن المخالفات الجسيمة لأحكام القانون الدولي الإنساني في يوغوسلافيا، والقرار رقم 808 الصادر في 22 فيفري 1993، القاضي بإنشاء محكمة جنائية دولية خاصة بيوغوسلافيا، لأن الوضع في منطقة البلقان أصبح يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين⁽²⁾، وتلاه فيما بعد القرار رقم 827 المؤرخ في 25/05/1993، وبه النظام الأساسي للمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني المرتكبة في تراب يوغوسلافيا السابقة منذ 1991⁽³⁾، ولقد أوضحت المادة الأولى من النظام الأساسي للمحكمة اختصاصها الزماني⁽⁴⁾.

كما تختص المحكمة بالنظر في الانتهاكات الجسيمة لمعاهدة جنيف 1949 ومخالفة القوانين وأعراف الحرب، وجرائم الإبادة وجرائم ضد الإنسانية في المواد 2، 3، 4، 5، على الترتيب من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية ليوغوسلافيا السابقة⁽⁵⁾.

ومن بين أهم الجرائم التي تم النص عليها، تلك التي تستهدف العقاب على انتهاكات التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين بشكل مباشر أو غير مباشر، خاصة الجرائم المتصلة باستهداف

¹ يرجع سبب النزاع إلى إعلان كل من كرواتيا وسلوفينيا الاستقلال عن جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية، وتم الاعلان عن ذلك في 20 جوان 1991 وبعدها بيومين قامت القوات المسلحة اليوغوسلافيا بالتحرك نحو سلوفينيا، ثم صوب كرواتيا في جويلية 1991.

² عامر قيرع، المرجع السابق، ص 242.

³ عامر الزمالي، المرجع السابق، ص 95.

⁴ تنص المادة 1 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الخاصة ليوغوسلافيا سابقا على ما يلي: "المحكمة الدولية سلطة مقاضاة الأشخاص والمسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني المرتكبة في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام 1991 وفقا لأحكام هذا النظام الأساسي".

⁵ محمد فهاد الشالدة، المرجع السابق، ص 368.

الأشخاص غير المشاركين في القتال والأعيان المحمية، والتي أكدت فيها المحكمة على القواعد العرفية التي تصنف هذه الجرائم على أنها جرائم حرب، تشمل كذلك النطاق المادي للنزاعات المسلحة غير الدولية لتتجاوز في ذلك التمييز بين النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية بخصوص جرائم الحرب⁽¹⁾.

الفرع الثاني:

المحكمة الجنائية الخاصة بالحرب في رواندا

تعود نشأتها إلى النزاع المسلح الداخلي الذي نشب في رواندا بين قبيلة "الهوتو" وقبيلة "التوتسي" التي ارتكب في حقها مذابح شنيعة، وعلى مدى نحو مئة يوم فقط قتل ما بين 500.000 و 1.000.000 من التوتسي والهوتو، كما حدثت مجازر أخرى على نطاق واسع، انتهت بإعدام 20 من الزعماء السياسيين الذين ينتمون إلى قبيلة التوتسي، واستمر مسلسل المذابح في طول البلاد وعرضها ضد أبناء قبيلة التوتسي دون التمييز بين النساء والأطفال والمسنين، وخاصة ما حدث في مدينة كيجالي وإقليم "بوظارو جيكونجورو" من طرف ميليشيات الجبهة الوطنية الرواندية⁽²⁾.

وبناء عليه أصدر مجلس الأمن قرارين هامين بخصوص هذه القضية، حيث تضمن القرار الأول رقم 935 انشاء لجنة خبراء للتحقيق في الأحداث التي وقعت في هذا الإقليم، أما القرار الثاني رقم 955 يتعلق بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا⁽³⁾.

وإذا كان اختصاص النظام الأساسي لمحكمة يوغوسلافيا ورواندا متشابهين إلى حد بعيد، فإن الصلاحية الزمنية لمحكمة رواندا تقتصر على الفترة الممتدة من 1994/01/01 إلى 1994/12/31. وهي مختصة بمحاكمة الأشخاص المتهمين بارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني في تراب رواندا والرعايا الروانديين المتهمين بارتكاب مثل تلك الانتهاكات في

¹ - العقون ساعد، المرجع السابق، ص 101.

² - بويكر مختار، المرجع السابق، ص 110.

³ - عامر قيرع، المرجع السابق، ص 249.

تراب دول مجاورة، خلال الفترة المذكورة⁽¹⁾، ولما كان النزاع في رواندا ذات طابع غير دولي، فإن الاختصاص الموضوعي للمحكمة يشمل جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، ومن بين كل الأحكام التي أصدرتها المحكمة أدين كل من "جورج روتاغاندا" و"جون بول أكيسوا" و"كامبوندا" بأفعال وصفت بالانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني تضمنت إبادة السكان المدنيين الروانديين دون تمييز واستعمال العنف ضد حياة الأشخاص وممتلكاتهم⁽²⁾، كما أن المحكمة الجنائية الخاصة برواندا لعام 1994 اعتبرت جرائم الحرب هي تلك الانتهاكات الخطيرة للمادة الثالثة المشتركة، وبالمثل لانتهاكات الجسيمة للبروتوكول الإضافي الثاني⁽³⁾، مما يدل على حرص المحكمة الجنائية الخاصة برواندا على ضمان احترام التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين.

ونقول في الأخير أنه رغم الظروف السياسية التي نشأت ضمنها هذه المحاكم، إلا أنها اعتبرت أن القتل المتعمد للمدنيين أو سواهم من غير المقاتلين من جرحى ومرضى والغرقى جرائم حرب تستوجب العقاب كانتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني.

المطلب الثالث:

المحكمة الجنائية الدولية الدائمة

على الرغم من الإسهامات التي قدمتها المحاكم السابقة وما قبلها في مجال تطوير القضاء الجنائي الدولي، إلا أنها اتسمت بالظرفية والوقائية، الشيء الذي انقص من مدى فعاليتها في تسليط العقاب على مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لقواعد القانون الدولي الإنساني، فمحدودية اختصاصها الزماني والمكاني جعل من المجتمع الدولي والمهتمين بشأن الإنسان يفكرون في إيجاد آلية قضائية دولية دائمة، لها القدرة على أن تتجاوز المآخذ التي اعترت الأنظمة القضائية السابقة⁽⁴⁾،

¹ - عامر الزمالي، المرجع السابق، ص 96.

² - فضيل كوسة، المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، دار هومة، الجزائر، د.ط، 2007، ص ص 7-9.

³ - موسى أحمد بشار، (الانتهاكات الجسيمة ضد المدنيين والأعيان المدنية)، مجلة الفكر والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد العاشر، د س ن، ص 213.

⁴ - عامر قيرع، المرجع السابق، ص 254.

الفصل الثاني: الآليات الدولية لضمان التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين

وبهذا تم إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الدائمة، وعليه سنقوم بتعريف المحكمة الجنائية الدولية (الفرع الأول)، وتحديد دورها في ضمان التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين (الفرع الثاني).

الفرع الأول:

تعريف المحكمة الجنائية الدولية الدائمة

تم إنشاء المحكمة الجنائية الدولية بعد جهود عدة منظمات إنسانية، أين تم عقد المؤتمر الدبلوماسي في جوان وجويلية 1998 في روما وأسفر عن اعتماد معاهدة بين الدول لتأسيس هذه المحكمة المنعقدة في لاهاي، ودخل نظامها الأساسي حيز النفاذ سنة 2002، وهي تتمتع بالشخصية القانونية الدولية حسب المادة الرابعة من نظامها الأساسي ومقرها لاهاي، والمحكمة تلزم الدول الأعضاء في نظامها الأساسي، وتختص بمحاكمة الأشخاص الطبيعيين الذين يرتكبون إحدى الجرائم الدولية حسب المادة 05 من نظامها الأساسي (جرائم الحرب، جرائم الإبادة، جرائم ضد الإنسانية، جرائم العدوان)⁽¹⁾.

والمحكمة الجنائية الدولية هي منظمة دولية دائمة، تسعى إلى وضع حد في الإفلات من العقاب، وهي أول هيئة قضائية تحظى بولاية عالمية، وبزمن غير محدد، لمحاكمة مجرمي الحرب ومرتكبي الفضائح بحق الإنسانية وجرائم إبادة الجنس البشري⁽²⁾.

الفرع الثاني:

دور المحكمة الجنائية الدولية في ضمان التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين

للمحكمة الجنائية الدولية علاقة مباشرة وتكاملية وتبادلية مع قواعد القانون الدولي الإنساني، حيث أن قواعد القانون الدولي الإنساني تشكل الجانب الموضوعي لاختصاص المحكمة، وتشكل هذه الأخيرة الجانب الإجرائي لتنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني والعقاب على انتهاكاته⁽¹⁾.

¹- Daniel Lagolnitzer, Le droit international et la guerre, Édition L'harmattan, Paris, 2007, p. 19 et 20.

²- بن نوناس ابراهيم، المرجع السابق، ص 92.

الفصل الثاني: الأليات الدولية لضمان التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين

وفيما يخص دور المحكمة الجنائية الدولية في ضمان التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين، نجد أنها تعتبر كضمانة للعقاب على انتهاكات التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين، وهذه الانتهاكات قد تأخذ عدة أشكال جرائم ضد الإنسانية أو جرائم إبادة لكن الشكل الأوسع الذي تأخذه مثل هذه الانتهاكات هي جرائم الحرب خاصة ما تعلق منها بانتهاكات قوانين وأعراف الحرب في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، والتي وردت في الفقرتين (ج) و(هـ) من المادة 08 من نظام روما⁽²⁾، وتشكل هذه الجرائم انتهاكات مباشرة للتمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين وذلك بتعمد شن هجمات بمختلف الوسائل والأساليب القتالية ضد الأشخاص المحميين من المدنيين أو الأشخاص العاجزين عن القتال أو ضد الأعيان المدنية والمناطق المحمية التي تضم هؤلاء السكان أو تشكل أهمية بالغة بالنسبة لحياتهم⁽³⁾.

وعليه فإن عدم الالتزام بالتمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين تعتبر جرائم حرب، من منطلق أن الانتهاكات الجسيمة لقواعد القانون الدولي الإنساني تشكل جرائم حرب⁽⁴⁾.

¹- على محمد على راشد بن شملي، المرجع السابق، ص 149.

²- من أهم هذه الجرائم: "...ب)- الانتهاكات الخطيرة الأخرى للقوانين والأعراف السارية على المنازعات الدولية المسلحة، في الناطق الثابت للقانون الدولي، أي أي فعل من الأفعال التالية: - تعمد توجيه هجمات ضد السكان المدنيين بصفتهم هذه أو ضد أفراد مدنيين لا يشاركون مباشرة في الأعمال العدائية.

- تعمد توجيه هجمات ضد مواقع مدنية، أي المواقع التي لا تشكل أهدافا عسكرية.

³- العقون ساعد، المرجع السابق، ص 103.

⁴- G.ABI-SAAB, R.ABI-SAAB, Les crimes de guerre, Droit international pénal, Édition A.PEDONE, paris, 2000, p. 279 et 280.

خلاصة الفصل الثاني:

لضمان التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين لاحظنا وجود آليات دولية مرصودة لذلك ومنها الآليات الدولية الرقابية والآليات القضائية الدولية، حيث تقدم الهيئات الرقابية على تطبيق القانون الدولي الإنساني خدمات مهمة في هذا المجال، وعلى رأسها اللجنة الدولية للصليب الأحمر التي تقوم بأدوار أساسية كتذكير الأطراف بالتزاماتها وتقوم بنشر الأحكام الإنسانية أثناء السلم وتتنديدها لانتهاكات التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين، وكذلك أجهزة الأمم المتحدة التي لها دور في الرقابة على احترام وتطبيق التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين أثناء النزاعات المسلحة، وذلك بمختلف أجهزتها منها مجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية، دون أن ننسى اللجنة الدولية لتقصي الحقائق التي تقوم بالتحقيق بأي انتهاك في هذا المجال، كما وقد لاحظنا الدور المعترف الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية بالتنديد بانتهاكات القانون الدولي الإنساني.

ومن جانب آخر رأينا تأثير تطور القانون الدولي الجنائي عبر مختلف المراحل في تطوير نظام المساءلة عن جرائم الحرب التي تعد الشكل الأبرز الذي تأخذه انتهاكات التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين.

خاتمة

نخلص في الأخير إلى القول بأن التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين في القانون الدولي الإنساني له دور فعال في حماية غير المقاتلين من آثار العمليات الحربية خلال النزاعات المسلحة سواء الدولية منها أو غير الدولية، ويظهر ذلك من خلال الاتفاقيات الدولية كاتفاقيات جنيف الأربعة...، والبروتوكولين الإضافيين لها لعام 1977، التي تهدف إلى حماية المقاتلين و غير المقاتلين و خاصة المدنيين منهم، إضافة إلى ذلك الآليات الدولية التي تضمن هذا التمييز، لكن وبالرغم من أن هذه النصوص الدولية تلزم أطراف النزاع بالالتزام بعدم المساس واستهداف المدنيين، إلا أنه بالرجوع إلى الواقع نلاحظ عكس ذلك، والدليل على ذلك أن استقرار النزاعات المسلحة حاليا سواء الدولية أو الداخلية قد أثبتت تزايداً في انتهاكات حقوق الإنسان بما فيها الإيذاء الوحشي للمدنيين في هذه النزاعات، وكذلك تطور أساليب ووسائل القتال أدى إلى اضمحلال مقتضيات التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين مما يسبب تهديداً حقيقياً لغير المقاتلين.

ومن أهم النتائج المستخلصة من دراسة موضوع التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين في القانون الدولي الإنساني ما يلي:

- إن لموضوع التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين في القانون الدولي الإنساني له أهمية بالغة خاصة لدى المدنيين بالنظر للضعف الكبير الذي تتميز به هذه الفئة الهشة والانتهاكات الواسعة والأضرار الفظيعة التي تتعرض لها هذه الفئة في النزاعات المسلحة على مرأى ومسمع العالم بأكمله، ولكن على الرغم من الخطوات الهائلة وتحقيق العديد من الإنجازات لصالح فئة المدنيين إلا أن الملايين منهم على مستوى العالم لا يزالون يتعرضون لشتى أنواع الأذى والاستغلال.

- إن اتفاقيات جنيف الأربعة لسنة 1949، وبروتوكولها الإضافيين لعام 1977 لم تعط تعريفاً دقيقاً لمصطلح المقاتلين، كما أنها لم تقدم تعريفاً واضحاً لمصطلح غير المقاتلين، فقد استعملت ألفاظاً غامضة وغير محددة، بحيث ليس فيها ضابطاً يمكن أن يميز بين المقاتلين وغير المقاتلين، ولم توضح بشكل دقيق بشأن صفة بعض الفئات الأخرى كالجواسيس والمرترقة، ولهذا فإن انعدام التعاريف الواضحة والدقيقة في نصوص هذه الاتفاقيات يؤدي في الكثير من الأحيان إلى استهداف غير المقاتلين ويقلل من إمكانية حمايتهم.

- إن تزايد النزاعات المسلحة سواء الدولية منها أو غير الدولية بشكل كبير وإضافة إلى تطور وسائل وأساليب القتال يشكل صعوبة في التمييز بين من هم المقاتلين ومن هم غير المقاتلين، بحيث اتفاقيات جنيف لعام 1949 و البروتوكولين الإضافيين ليسا كافيين لتنظيم النزاعات المسلحة، ضف إلى ذلك ضعف الآليات الدولية في ضمان هذا التمييز سواء المحكمة الجنائية الدولية وحتى بالنسبة للآليات الأخرى بسبب وجود عدة صعوبات في أداء عملها على أكمل وجه.

وبناء على ما تقدم من استنتاجات، نذكر فيما يلي بعض الاقتراحات والتوصيات التي يمكن من شأنها أن تعزز فعالية التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين بشكل خاص، واحترام القانون الدولي الإنساني بشكل عام:

- ضرورة إدخال تعديلات على اتفاقيات جنيف الرابعة لعام 1949 وبروتوكولها الإضافيين بما يحقق حماية أفضل لغير المقاتلين أثناء النزاعات المسلحة الدولية أو غير الدولية ويجعل محتوى نصوصها ذات قيمة إلزامية، وينبغي مراعاة استخدام ألفاظ واضحة ودقيقة لوضع تعريف للمقاتلين وغير المقاتلين بشكل واضح ودقيق حتى يسهل تحديد من هم المقاتلين ومن هم غير المقاتلين، وأن يتم تضمين هذه الاتفاقيات بجزءات فعالة وذلك من أجل احترامها وضمان عدم مخالفتها.

- ضرورة تعميم نشر قواعد القانون الدولي الإنساني على جميع الفئات العسكرية والمدنية، وذلك بإدماجه في برنامج التدريب العسكري والأفراد العاديين لخلق ثقافة الوعي بالقانون الدولي الإنساني بما في ذلك احترام التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين.

- ضرورة وضع اتفاقية دولية تمنع الدول من استخدام الأسلحة التي تشكل خطراً على فئة غير المقاتلين، وذلك بتحديد المسؤولية بخصوص استخدام هذه الأسلحة لكي لا تبقى الدول دون مسائلة عن الأخطار الناجمة عن هذه الأسلحة.

- ضرورة العمل على تطوير وتفعيل الآليات الدولية لضمان التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين ولتعزيز دورها في حماية فئات غير المقاتلين ومنع أي انتهاكات بخصوصها، ووضع آليات تحقيق

وعقاب على الانتهاكات تكون قابلة للتحرك بذاتها دون قيود سياسية، والعمل على تفعيل المحكمة الجنائية الدولية على هذا النحو، ونفس الوقت القيام بإصلاح شامل لهيئة الأمم المتحدة. هذه الاقتراحات والتوصيات المقدمة التي يمكن من شأنها أن تعزز أكثر الفعالية في التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين بشكل خاص، واحترام القانون الدولي الإنساني بشكل عام.

قائمة المراجع

اولا / المراجع باللغة العربية :

1- الكتب:

- 1- أحمد أبو الوفاء، النظرية العامة للقانون الدولي الإنساني(في القانون الدولي وفي الشريعة الإسلامية)، دون طبعة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006.
- 2- أحمد محمد رضا، دراسة النظام القانوني لحماية المدنيين في زمن النزاعات المسلحة من خلال اتفاقيات جنيف الرابعة لعام 1949 والملحق الإضافي الأول لعام 1977. مع التطبيق على الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، دون طبعة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2011.
- 3- أحمد سي علي، حماية الاشخاص و الأموال في القانون الدولي الانساني، الطبعة الأولى، دار الأكاديمية للطبع و النشر و التوزيع، الدار البيضاء، الجزائر العاصمة، 2010.
- 4- آدم عبد الجبار عبد الله بيدار، حماية حقوق الإنسان أثناء النزاعات المسلحة الدولية بين الشريعة و القانون، الطبعة الاولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2009.
- 5- الحاج مهلول، المقاتلون أثناء النزاعات المسلحة - بين الوضع القانوني و ضمانات الحماية، دون طبعة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
- 6- الزمالي عامر، مدخل إلى القانون الدولي الإنساني، الطبعة الثانية، منشورات المعهد العربي لحقوق الإنسان و اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تونس، 1997.
- 7- جودت سرحان، التطبيق الدولي لمبادئ و قواعد القانون الإنساني، دون طبعة، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2011.
- 8- رجب عبد المنعم متولي، الحماية الدولية للمقاتلين أثناء النزاعات الدولية المسلحة (دراسة مقارنة فيما بين أحكام شريعة الإسلام و قواعد القانون الدولي العام)، دون طبعة، دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.

- 9- سراب ثامر أحمد، المركز القانوني للمقاتل غير الشرعي في القانون الدولي الإنساني، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2012.
- 10- سهيل حسين الفتلاوي، عماد محمد ربيع، موسوعة القانون الدولي- القانون الدولي الإنساني، الطبعة الثالثة، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2013.
- 11- على محمد على راشد بن شملي، حماية السكان المدنيين أثناء النزاعات المسلحة، دون طبعة، شركة الدليل للدراسات و التدريب و أعمال الطباعة والنشر، القاهرة، 2013.
- 12- علاء فتحي عبد الرحمن محمد، الحماية الدولية للصحفيين أثناء النزاعات الدولية المسلحة في القانون الدولي الإنساني والفقهاء الإسلامي، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010.
- 13- كوسة فضيل، المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، دون الطبعة، دار هومة، الجزائر، 2007.
- 14- محمد فهاد الشلالدة، القانون الدولي الإنساني، دون طبعة، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2005.
- 15- ناصر عوض فرحان العبيدي، الحماية القانونية للمدنيين في القانون الدولي الإنساني، الطبعة الأولى، دار قنديل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.

2- الرسائل و المذكرات الجامعية:

أ- الرسائل:

- 1- بلخير طيب، النظام القانوني لمسؤولية الدول في ظل أحكام القانون الدولي الإنساني، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016.

- 2- **بن عيسى زايد**، التمييز بين النزاعات المسلحة الدولية و غير الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في الحقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم الحقوق، بسكرة، 2016.
- 3- **تركي فريد**، حماية ضحايا النزاعات الدولية المسلحة في القانون الدولي الإنساني والفقه الإسلامي (دراسة مقارنة)، أطروحة لنيل درجة دكتوراه في العلوم، تخصص القانون، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2014.
- 4- **حوبه عبد القادر**، الوضع القانوني للمقاتلين في القانون الدولي الإنساني، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم القانونية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014.
- 5- **روشو خالد**، الضرورة العسكرية في نطاق القانون الدولي الإنساني، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013.
- 6- **سمغوني زكريا**، الإجراءات القانونية لإثبات المسؤولية الجنائية عن ارتكاب الجرائم الدولية (نظام روما نموذجاً)، رسالة لنيل شهادة دكتوراه علوم في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016.
- 7- **عامر قيرع**، المركز القانوني للجرحى و المرضى و الغرقى في القانون الدولي الإنساني، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في الحقوق، تخصص القانون الدولي الإنساني، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2017.
- 8- **لعطب بختة**، القضاء الجنائي الدولي ودوره في الحد من انتهاكات القانون الدولي الإنساني، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2017.

ب- المذكرات:

ب-1- مذكرات الماجستير:

1- **العقون ساعد**، مبدأ التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين وتحديات النزاعات المسلحة المعاصرة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية، تخصص القانون الدولي الإنساني، كلية الحقوق، قسم العلوم القانونية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008.

2- **بن عبيد إخلاص**، آليات مجلس الأمن في تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية، تخصص القانون الدولي الإنساني، كلية الحقوق، قسم العلوم القانونية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009.

3- **بوبكر مختار**، حماية المدنيين في النزاعات الدولية المسلحة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون الدولي لحقوق الإنسان، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2012.

4- **مرسلي عبد الحق**، حدود استخدام الأسلحة في النزاعات المسلحة الدولية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في الحقوق، تخصص القانون الدولي لحقوق الإنسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2005.

5- **منار إسماعي**، حماية السكان المدنيين أثناء النزاعات المسلحة في ضوء القانون الدولي الإنساني (حالة الصراع العربي- الإسرائيلي نموذجاً)، مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، جامعة دمشق، 2014.

6- **موسى سامر**، حماية المدنيين في الأقاليم المحتلة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، قسم العلوم القانونية، فرع قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005.

ب-2- مذكرات الماجستير:

1- العتلي مريم، خليل محمد السعيد، حماية المقاتلين في القانون الدولي الإنساني، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص قانون دولي وعلاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد صديق بن يحيى، جيجل، 2018.

2- بن نوناس ابراهيم، الآليات الدولية لتنفيذ القانون الدولي الإنساني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص القانون الدولي العام، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم القانون العام، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2019.

3- عبدلي ابراهيم، حماية الأعيان المدنية والمدنيين في زمن النزاعات المسلحة (قطاع غزة - دراسة حالة)، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في الحقوق، تخصص القانون الدولي و العلاقات الدولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، 2016.

4- عبد الباقي فتحي، حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص القانون الدولي العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2019.

5- يكني خالد - إيدير مختار، انتهاك قواعد القانون الدولي الإنساني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، شعبة القانون العام، تخصص القانون الدولي الإنساني و حقوق الإنسان، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم القانون العام، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2013.

6- مريم خلفي، دور محكمة العدل الدولية في تسوية نزاعات الحدود، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، شعبة حقوق، تخصص منازعات عمومية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهدي، أم بواقي، 2016.

3- المقالات:

1- جيلالي حسين، (النظام القانوني للمقاتلين في ظل النزاعات المسلحة)، مجلة عملية محكمة تعنى بالبحوث و الدراسات القانونية، معهد العلوم القانونية و الإدارية، المركز الجامعي، غليزان، العدد 5، ديسمبر 2015، ص ص 149 - 195.

2- جمال رواب، (الإطار القانوني لمبدأ التفرة بين المقاتلين وغير المقاتلين بين الواقع والتحدي)، مجلة صوت القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي بونعام، خميس مليانة، العدد الثالث، أبريل 2015، ص ص 83-110.

3- شريط وليد، (حماية السكان المدنيين في النزاعات المسلحة بين أحكام القانون الدولي الإنساني وتعاليم الفقه الإسلامي)، مجلة التراث، جامعة سعد دحلب، البليدة، العدد التاسع، 2013، ص ص 89 - 98.

4- ماجد احمد الزالمي، (حماية حقوق الإنسان بين التشريع و الواقع)، الحوار المتمدن، العراق، العدد 5222، 2016/07/13، ص ص 42 - 64.

5- موسى أحمد بشارة، (الانتهاكات الجسيمة ضد المدنيين والأعيان المدنية)، مجلة الفكر والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد العاشر، دون سنة النشر، ص ص 210 - 220.

4- الإتفاقيات و الموائيق الدولية:

1- اتفاقية لاهي للسلام المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية :

- اتفاقية لاهي الأولى المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية لسنة 1899.

- اتفاقية لاهي الثانية المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية، المؤرخة في 18 أكتوبر 1907.

2- اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 انضمت إليها الجزائر أثناء حرب التحرير من طرف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:

- اتفاقية جنيف الأولى بشأن تحسين حال الجرحى والمرضى من أفراد القوات المسلحة في الميدان بتاريخ 12 أوت 1949.
- اتفاقية جنيف الثانية بشأن تحسين حال الجرحى والغرقى من أفراد القوات المسلحة في البحار بتاريخ 12 أوت 1949.
- اتفاقية جنيف الثالثة بشأن معاملة أسرى الحرب بتاريخ 12 أوت 1949.
- اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين في الحرب بتاريخ 12 أوت 1949.
- 3- البروتوكولان الإضافيين لعام 1977، انضمت إليهما الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 89-68 المؤرخ في 16 ماي 1989، الجريدة الرسمية عدد 20 لسنة 1989:
- البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف الأربعة لسنة 1949، المتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة ذات الطابع الدولي، المنعقد في 10 جوان 1977.
- البروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقيات جنيف الأربعة لسنة 1949، المتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة ذات الطابع غير الدولي، المنعقد بتاريخ 10 جوان 1977.
- 4- النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المعتمد في روما، بتاريخ 17 جوان 1998، وقعت الجزائر على اتفاقية روما بتاريخ 28 ديسمبر 2000، ولم تصادق عليه بعد، عدل بموجب تقارير لمرات عديدة، دخل حيز التنفيذ في 01 جويلية 2002.
- 5- ميثاق المحكمة العسكرية لنورمبرغ 1945.

5- القرارات:

قرارات مجلس الأمن:

- 1- قرار مجلس الأمن رقم 827، الصادر في 25 ماي 1993، المنشئ للمحكمة الجنائية ليوغوسلافيا، الوثيقة رقم S/RES/827(1993).

2- قرار مجلس الأمن رقم 955، الصادر في 08 نوفمبر 1994، المنشئ للمحكمة الجنائية لرواندا، الوثيقة رقم (S/RES/955(1994).

ثانيا / باللغة الفرنسية:

A- Ouvrages:

- 1- BIAD Abdelwahab, Droit international humanitaire, 2ème édition, ellipses, Rouen, France, 2006.
- 2- Michel Deyra, Droit international humanitaire, gualino éditeur, paris, 1998.
- 3- Daniel Lagolnitzer, Le droit international et la guerre, édition L'harmattant, paris, 2007.

B- Articles:

- 1- Abi-saab G., Abi-saab R., (les crimes de guerre), in Droit international pénal, (sous la direction de Hervé ascensio, Emmanuel Decaux, Alain pelleet), Edition A.pedone, paris, 2000.
- 2- Michel Veuthey, (Règles et principes de droit international Humanitaire Applicables dans la guérilla), Revue Belge de Droit International, Bruxelles, 2/1971, pp. 505-539.

الفهرس

2.....	مقدمة:
6.....	الفصل الأول: عن تكريس التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين في النصوص الأساسية المشكلة للقانون الدولي الإنساني.....
7.....	المبحث الأول: تحديد فئة المقاتلين في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية.....
7.....	المطلب الأول: مفهوم المقاتل في النزاعات المسلحة الدولية.....
8.....	الفرع الأول: المقاتل حسب لائحة لاهاي للحرب البرية لعام 1907.....
9....	الفرع الثاني: المقاتل حسب اتفاقيات جنيف الأربعة والبروتوكول الإضافي الأول لعام 1977....
10.....	أولاً: المقاتل على ضوء أحكام اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949.....
11.....	ثانياً: المقاتل على ضوء أحكام البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977.....
12.....	المطلب الثاني: المقاتل في النزاعات المسلحة غير الدولية.....
12.....	الفرع الأول: المقاتل على ضوء أحكام المادة الثالثة المشتركة لاتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949.....
13.....	الفرع الثاني: المقاتل في ظل البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977.....
15.....	المبحث الثاني: تحديد فئة غير المقاتلين في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية.....
15.....	المطلب الأول: في تعريف المدنيين.....
16.....	الفرع الأول: المدنيين في اتفاقيات جنيف الرابعة لعام 1949.....
17.....	الفرع الثاني: المدنيين في البروتوكول الإضافي لعام 1977.....
17.....	أولاً: المدنيين في البروتوكول الإضافي الأول الخاص بالنزاعات المسلحة الدولية.....
19.....	ثانياً: المدنيين في البروتوكول الإضافي الثاني الخاص بالنزاعات المسلحة غير الدولية.....
21.....	المطلب الثاني: تحديد فئات غير المقاتلين من غير المدنيين.....
21.....	الفرع الأول: الجرحى والمرضى والغرقى.....
21.....	أولاً: الجرحى والمرضى من القوات المسلحة في الميدان.....
22.....	ثانياً: الجرحى والمرضى والغرقى في البحار.....
24.....	الفرع الثاني: أسرى الحرب.....

- 25..... الفرع الثالث: مشكلة الجواسيس والمرتزة.....
- 26..... أولاً: بالنسبة للجواسيس.....
- 26..... ثانياً: بالنسبة للمرتزة.....
- 28..... خلاصة الفصل الأول:
- 30..... الفصل الثاني: الآليات الدولية لضمان التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين.....
- 31..... المبحث الأول: الآليات الدولية الرقابية لضمان التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين.....
- المطلب الأول: دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في ضمان التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين.....
- 31.....
- 31..... الفرع الأول: نشأة اللجنة الدولية للصليب الأحمر.....
- 33..... الفرع الثاني: مساهمة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في التمييز بين المفهومين.....
- 35..... المطلب الثاني: دور منظمة الأمم المتحدة في ضمان التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين.....
- 36..... الفرع الأول: دور مجلس الأمن الدولي.....
- 37..... أولاً: حظر استهداف المدنيين والأشخاص المحميين في القانون الدولي الإنساني.....
- 37..... ثانياً: إنشاء المحاكم الجنائية الخاصة.....
- 37..... ثالثاً: العقوبات الاقتصادية.....
- 38..... الفرع الثاني: دور محكمة العدل الدولية.....
- 39..... المطلب الثالث: دور اللجنة الدولية لتقصي الحقائق والمنظمات غير الحكومية.....
- 39..... الفرع الأول: اللجنة الدولية لتقصي الحقائق.....
- 40..... الفرع الثاني: المنظمات الدولية غير الحكومية.....
- 40..... أولاً: منظمة العفو الدولية.....
- 41..... ثانياً: منظمة الأطباء بلا حدود.....
- 41..... ثالثاً: منظمة مراقبة حقوق الإنسان.....
- 42..... المبحث الثاني: الآليات القضائية الدولية لضمان التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين.....
- 42..... المطلب الأول: المحكمتين الدوليتين الخاصتين بمحاكمة مجرمي الحرب العالمية الثانية.....

43.....	الفرع الأول: المحكمة العسكرية الدولية في نورنبرغ بألمانيا.....
45.....	الفرع الثاني: المحكمة العسكرية الدولية في طوكيو باليابان.....
46.....	المطلب الثاني: المحكمتين الدوليتين الخاصتين بمحاكمة مجرمي الحرب في البلقان وإفريقيا....
47.....	الفرع الأول: المحكمة الجنائية الخاصة بالحرب في يوغوسلافيا سابقا.....
48.....	الفرع الثاني: المحكمة الجنائية الخاصة بالحرب في رواندا.....
49.....	المطلب الثالث: المحكمة الجنائية الدولية الدائمة.....
50.....	الفرع الأول: تعريف المحكمة الجنائية الدولية الدائمة.....
50.....	الفرع الثاني: دور المحكمة الجنائية الدولية في ضمان التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين....
52.....	خلاصة الفصل الثاني:.....
54.....	خاتمة:.....
58.....	قائمة المراجع.....
67.....	الفهرس.....

التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين في القانون الدولي الإنساني

ملخص:

يعتبر التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين في القانون الدولي الإنساني ذات أهمية بالغة، باعتباره يسعى إلى التفريق بينهم عن طريق تحديد فئة المقاتلين و فئة غير المقاتلين مع احترام أطراف النزاع وسائل التمييز بينهم أثناء النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية وذلك لضمان حماية غير المقاتلين من الهجمات العدائية وعدم استهدافهم، وعليه فإن التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين له دور أساسي في الحد من آثار العمليات القتالية لاعتبارات إنسانية ويلزم لكافة أطراف النزاع باتخاذ واحترامه، وإلا سيرتب المسؤولية الجنائية على عاتق كل شخص يخالف ذلك.

Résumé :

La distinction entre combattants et non-combattants en droit international humanitaire est extrêmement importante, car il cherche à les différencier en définissant la catégorie des combattants et des non-combattants dans le respect des parties au conflit les moyens de les distinguer lors des conflits armés internationaux et non internationaux afin d'assurer la protection des non-combattants contre les attaques hostiles et de ne pas les cibler.

Donc, la distinction entre combattants et non-combattants a un rôle fondamental dans la réduction de l'impact des hostilités pour des considérations humanitaires et oblige toutes les parties au conflit à en prendre et de le respecter. Sinon, une responsabilité pénale sera imposée à toute personne qui enfreindrait.